

الشركة العربية للأسمت

شركة مساهمة مصرية

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

وتقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

المحتويات

الشركة العربية للأسمنت (القوائم المالية المستقلة)

1	تقرير مراقب الحسابات
3	قائمة المركز المالي المستقلة
5	قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة
6	قائمة الدخل الشامل المستقلة
7	قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
8	قائمة التدفقات النقدية المستقلة
10	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي الشركة العربية للأسمنت
شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة العربية للأسمنت - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا القوائم المستقلة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسؤليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم المهني لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأى

من رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المستقل للشركة العربية للأسمنت في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وعن أدائها المالي المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

فقره إيضاحيه

كما هو وارد تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٣) من الأيضاحات المتممة للقوائم الماليه المستقلة فقد وردت الي الشركة من مصلحة الضرائب - شركات أموال مطالبات تقديرية عن السنوات من ٢٠١١ الي ٢٠١٦ وقد قامت الشركة بالاعتراض عليها وتم استصدار قرار باعاده الفحص فعلياً ولا يمكن في الوقت الحالي تحديد النتائج النهائية بدقه.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في ٢٧ فبراير ٢٠٢١

كامل محده، صالح

س.م.ع (١٥١٠٠)

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٦٩)

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل مجمع المحاسبين القانونيين بالجنرال وويلز

الشركة العربية للأسمنت - "شركة مساهمة مصرية"

قائمة المركز المالي المستقلة

في 31 ديسمبر 2020

جنيه مصري	إيضاح رقم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
	11	2 175 578 977	2 379 728 327
الأصول الثابتة			
	12	6 563 562	3 777 941
مشروعات تحت التنفيذ			
	13	254 049 586	294 799 369
الأصول غير الملموسة (بالصافي)			
	31	--	13 321
حق الانتفاع			
	14	47 476 057	47 476 057
إستثمارات في شركات تابعة			
	15	125 000	125 000
إستثمارات في مشروع مشترك			
إجمالي الأصول غير المتداولة		2 483 793 182	2 725 920 015
الأصول المتداولة			
	16	169 977 656	155 894 546
المخزون			
	17	124 613 704	104 108 840
مدينون وأرصدة مدينة آخري			
	29	22 953 016	16 927 511
المستحق من الأطراف ذات العلاقة			
	18	51 720 149	86 186 000
أرصدة النقدية والبنوك			
إجمالي الأصول المتداولة		369 264 525	363 116 897
إجمالي الأصول		2 853 057 707	3 089 036 912

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	إيضاح رقم	جنيه مصري
حقوق الملكية			
رأس المال والاحتياطيات			
757 479 400	757 479 400	19	رأس المال المصدر والمدفوع
254 730 209	257 740 154	20	إحتياطي قانوني
164 024 227	37 734 467	21	الأرباح المرحلة
1 176 233 836	1 052 954 021		إجمالي حقوق الملكية
الإلتزامات غير المتداولة			
491 836 958	387 454 349	22	قروض
337 073 457	321 893 851	3-9	إلتزامات ضريبية مؤجلة
--	11 021 813	23	أوراق الدفع
828 910 415	720 370 013		إجمالي الإلتزامات غير المتداولة
الإلتزامات المتداولة			
678 337 746	445 631 321	23	دائنون تجاريون وأوراق دفع
62 035 301	340 110 399	22	تسهيلات إئتمانية
13 123 908	--	2-9	ضريبة الدخل الجارية
90 356 520	99 165 216	22	الجزء المتداول من القروض طويلة الاجل
12 308 000	769 250	25	الجزء المتداول من الإلتزامات الأخرى طويلة الاجل
8 540	--	31	إلتزامات تأجير تمويلي
207 808 755	173 007 938	27	دائنون وإرصدة دائنة أخرى
8 163 967	3 740 835	29	المستحق لأطراف ذات علاقة
11 749 924	17 308 714	24	مخصصات
1 083 892 661	1 079 733 673		إجمالي الإلتزامات المتداولة
1 912 803 076	1 800 103 686		إجمالي الإلتزامات
3 089 036 912	2 853 057 707		إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

عضو مجلس الإدارة التنفيذي

أ / سيرخيو الكانتاريا رودريجيث

المدير المالي

أ / سلفادور لوبيز

الشركة العربية للاسمنت - شركة مساهمة مصرية

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

الشركة العربية للاسمنت - "شركة مساهمة مصرية"

قائمة الارباح او الخسائر المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

جنيه مصري	ايضاح رقم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
ايرادات المبيعات	4	2 410 497 496	2 971 558 674
تكلفة المبيعات	5	(2 352 261 019)	(2 743 702 431)
مجمل الربح		58 236 477	227 856 243
مصروفات عمومية وادارية	6	(122 278 650)	(125 122 902)
مخصصات	24	(7 760 240)	(1 983 787)
الاضمحلال في الحسابات المدينة الاخرى		(247 842)	(1 359 966)
فوائد دائنة		1 221 818	3 725 468
ايرادات اخري		7 842 517	4 306 606
تكاليف التمويل	7	(80 872 228)	(136 517 774)
أرباح فروق تقييم عملات أجنبية		12 322 683	66 333 599
الربح الناتج عن بيع أصول ثابتة	11	142 466	15 398
صافي (خسائر) / ارباح العام قبل الضرائب		(131 392 999)	37 252 885
ضريبة الدخل	1-9	15 179 606	(7 153 435)
صافي (خسائر) / ارباح العام بعد الضرائب		(116 213 393)	30 099 450
نصيب السهم من صافي (خسائر) / أرباح العام			
أساسي	10	(0.33)	0.06

- الايضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

عضو مجلس الإدارة التنفيذي

أ / سيرخيو ألكانتاريا رودريجيث

المدير المالي

أ / سلفادور لوبيز

الشركة العربية للأسمنت - "شركة مساهمة مصرية"
قائمة الدخل الشامل المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

جنيه مصري	ايضاح رقم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
صافى (خسائر) / ارباح العام بعد الضرائب		(116 213 393)	30 099 450
الدخل الشامل الاخر بعد الضرائب			
بنود التي لا يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في الفترة اللاحقة		--	--
إجمالي الدخل الشامل الاخر بعد الضرائب		--	--
إجمالي الدخل الشامل عن العام	21	(116 213 393)	30 099 450
نصيب السهم من الدخل الشامل أساسي	10	(0.33)	0.06

- الايضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

عضو مجلس الإدارة التنفيذي
أ / سيرخيو الكانتاريا رودريجيث

المدير المالي
أ / سلفادور لوبيز

الشركة العربية للأسمنت - "شركة مساهمة مصرية"

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

الإجمالي	أرباح مرحلة	احتياطي قانوني	رأس المال المدفوع	جنيه مصري
1 331 387 127	342 541 752	231 365 975	757 479 400	الرصيد في 1 يناير 2019
30 099 450	30 099 450	--	--	أرباح العام
--	--	--	--	الدخل الشامل الاخر
30 099 450	30 099 450	--	--	إجمالي الدخل الشامل
--	(23 364 234)	23 364 234	--	المحول الي الاحتياطي القانوني
(185 252 741)	(185 252 741)	--	--	توزيعات الأرباح
1 176 233 836	164 024 227	254 730 209	757 479 400	الرصيد في 31 ديسمبر 2019
1 176 233 836	164 024 227	254 730 209	757 479 400	الرصيد في 1 يناير 2020
(116 213 393)	(116 213 393)	--	--	خسائر العام
--	--	--	--	الدخل الشامل الاخر
(116 213 393)	(116 213 393)	--	--	إجمالي الدخل الشامل
--	(3 009 945)	3 009 945	--	المحول الي الاحتياطي القانوني
(7 066 422)	(7 066 422)	--	--	توزيعات الأرباح (عاملين)
1 052 954 021	37 734 467	257 740 154	757 479 400	الرصيد في 31 ديسمبر 2020

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

عضو مجلس الإدارة التنفيذي

أ/ سيرخيو الكانتاريا رودريجيث



المدير المالي

أ/ سلفادور لوبيز



الشركة العربية للأسمنت - "شركة مساهمة مصرية"

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	ايضاح رقم	جنيه مصري
			التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
37 252 885	(131 392 999)		صافي (خسائر) / أرباح العام قبل الضرائب
			تسويات:
136 517 774	80 872 228	7	تكاليف التمويل المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر
(3 725 468)	(1 221 818)		فوائد دائنة
(15 398)	(142 466)	11	(الربح) الناتج عن بيع أصول ثابتة
205 892 637	205 851 501	11	اهلاك الأصول الثابتة
50 676 249	40 749 783	13	استهلاك الأصول غير الملموسة
690 201	13 321	31	استهلاك حق الانتفاع
(36 967 391)	(5 217 391)		(أرباح) فروق تقييم العملات على القروض
1 983 787	7 760 240	24	مخصصات
1 359 966	247 842	17	الاضمحلال في الارصدة المدينة الاخرى
126 115 774	(14 083 110)		(الزيادة) / النقص في المخزون
(5 288 099)	(36 662 235)		(الزيادة) في مدينون وأرصدة مدينة اخري
3 536 905	(6 025 505)		(الزيادة) / النقص في المستحق من اطراف ذات العلاقة
69 297 253	--		النقص في مدينون تجاريون
101 540 125	(221 684 612)		(النقص) / الزيادة في داننون تجاريون
808 045	(4 423 132)		(النقص) / الزيادة في المستحق الى الاطراف ذات العلاقة
(2 177 207)	(24 209 241)		(النقص) في داننون وأرصدة دائنة أخرى
--	(2 201 450)	24	مخصصات مستخدمة
687 498 038	(111 769 044)		التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
(133 994 059)	(91 463 803)		الفوائد المدفوعة
--	-		ضريبة الدخل المدفوعة
553 503 979	(203 232 847)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل

الشركة العربية للأسمنت - "شركة مساهمة مصرية"

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

جنيه مصري	ايضاح رقم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	11	(1 751 285)	(33 300 384)
مقبوضات من بيع أصول ثابتة	11	191 600	169 693
مدفوعات للمشروعات تحت التنفيذ	12	--	(3 170 031)
فوائد محصلة		1 221 818	3 725 468
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		(337 867)	(32 575 254)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
صافي التغيرات في القروض		(90 356 522)	(77 731 488)
المسدد من مديونية رخصة التشغيل والكهرباء		(11 538 750)	(124 681 184)
المدفوع من بنوك سحب على المكشوف		278 075 098	(211 639 285)
مدفوعات التزامات تأجير تمويلي		(8 541)	(333 905)
توزيعات الأرباح المدفوعة	26	(7 066 422)	(185 252 741)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل		169 104 863	(599 638 603)
صافي (النقص) في النقدية وما في حكمها		(34 465 851)	(78 709 878)
النقدية وما في حكمها في أول العام		86 186 000	164 895 878
النقدية وما في حكمها في آخر العام	18	51 720 149	86 186 000

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

عضو مجلس الإدارة التنفيذي

أ / سيرخيو ألكانتاريا رودريجيث

المدير المالي

أ / سلفادور لوبيز

1- معلومات عامة

تأسست الشركة العربية للأسمنت - شركة مساهمة مصرية - في 5 مارس 1997 طبقاً لأحكام القانون رقم 230 لسنة 1989 والقانون رقم 95 لسنة 1992 وذلك وفقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم 167 لسنة 1997.

تم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم 13105 بتاريخ 3 أبريل 2005 القاهرة وتم تغييره لرقم 53445 بتاريخ 16 أغسطس 2011 نظراً لتغيير مقر الشركة الرئيسي من 72 شارع جامعة الدول العربية، المهندسين، الجيزة، جمهورية مصر العربية ليصبح فيلا رقم 56 شارع الجهاز - الحي الخامس - القاهرة الجديدة. تم تغيير المقر الإداري للشركة ليصبح ميدان جمال عبد الناصر (غرب اربيل) التجمع الخامس مبنى اربيل بلازا الإداري

يتمثل إنتاج الشركة في إنتاج الكلينكر والأسمنت بمختلف أنواعه وغيره من المنتجات الفرعية والمرتبطة بصناعة الأسمنت وبيع وتصدير منتجات الشركة وإنتاج مواد البناء الأخرى ومستلزمات التشبيد واستغلال المحاجر والمناجم واستخراج جميع الخامات التعدينية اللازمة لصناعة مواد البناء ويجوز للشركة القيام بمشروعات أخرى أو تعديل غرضها في إطار أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية لإنتاج الكلينكر 4.2 مليون طن التي يمكنها ان تنتج 5 مليون طن من الأسمنت.

المساهم الرئيسي للشركة هو شركة أريدوس خاتيفا - شركة إسبانية وتملك 60% من رأس مال الشركة.

مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ قيدها بالسجل التجاري.

2- أهم السياسات المحاسبية**2-1 إطار العرض**

أعدت القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015. هذا وقد صدر قرار وزير الاستثمار رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادره بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 على أن يسرى تطبيق تلك التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أول يناير 2020 باستثناء ما ورد بمعيار رقم "49" يرجع الى إيضاح عقود التأجير (19-2)

تاريخ التطبيق	التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة
يسرى المعيار رقم (47) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (1) و (25) و (26) و (40) المعدلين 2019 معاً في نفس التاريخ.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	1- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (47) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (26) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (26) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (47) الجديد وتخريج نطاق معيار (26) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.	معيار محاسبة مصري جديد رقم (47) "الأدوات المالية"
تسرى هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (47)			

		<p>2- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها - لاحقاً - إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالي.</p> <p>3- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر منذ لحظة الاعتراف الأولى لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة.</p> <p>4- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معيار المحاسبة المصري رقم (1) "عرض القوائم المالية" المعدل 2019 - معيار المحاسبة المصري رقم (4) "قائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصري رقم (25) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصري رقم (26) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" - معيار المحاسبة المصري رقم (40) "الأدوات المالية: الإفصاحات" 	
--	--	--	--

<p>يسرى المعيار رقم (48) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020، ويسمح بالتطبيق المبكر.</p>	<p>تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.</p>	<p>1- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (48) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويبلغها: أ- معيار المحاسبة المصري رقم (8) "عقود الإنشاء" المعدل 2015. ب- معيار المحاسبة المصري رقم (11) "الإيراد" المعدل 2015 2- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالإيراد بدلاً من نموذج المنافع والمخاطر. 3- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة. 4- يتطلب المعيار أن يتوافر للعقد مضمون تجارى لكي يتم الاعتراف بالإيراد. 5- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.</p>	<p>معيار محاسبة مصري جديد رقم (48) "الإيراد من العقود مع العملاء"</p>
<p>يسرى المعيار رقم (49) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (48) "الإيراد من العقود مع العملاء" 2019 في نفس التوقيت. بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسرى المعيار رقم (49) 2019 على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم 95 لسنة 1995 - وتعديلاته وكان يتم معالجتها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (20) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم 176 لسنة 2018 ، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون 95 لسنة 95 وصدور قانون 176 لسنة 2018.</p>	<p>تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.</p>	<p>1- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (49) "عقود الأيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (20) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي 2015 ويبلغه. 2- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الأيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة ، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الأيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. 3- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجارته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. 4- بالنسبة للأيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوى لصافي الاستثمار في عقد التأجير.</p>	<p>معيار محاسبة مصري جديد رقم (49) "عقود التأجير"</p>

		5- بالنسبة للايجار التشغيلي يجب على الموجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أى أساس منتظم آخر.	
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (42) "القوائم المالية المجمعة"	تم اضافة بعض الفقرات الخاصة باستثناء المنشآت الاستثمارية من التجميع وقد ترتب على هذا التعديل تعديل لبعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشآت الاستثمارية وفيما يلي المعايير التي تم تعديلها: - معيار المحاسبة المصري رقم (15) "الافصاح عن الأطراف ذوى العلاقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (17) "القوائم المالية المستقلة" - معيار المحاسبة المصري رقم (18) "الاستثمارات في شركات شقيقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (24) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (29) "تجميع الأعمال" - معيار المحاسبة المصري رقم (30) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (44) "الافصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"	تقوم الإدارة في الوقت الحالى بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسرى المعيار رقم (42) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020، ويسمح بالتطبيق المبكر. كما يتم تطبيق الفقرات الجديدة أو المعدلة بالنسبة للمعايير التي تم تعديلها بموضوع المنشآت الاستثمارية في تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (42) "القوائم المالية المجمعة" المعدل 2019.

نظرا للظروف الحالية جراء تفشى فيروس كورونا وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به، فضلا عن أن تطبيق إجراءات الوقاية ومواجهة انتشاره فرض قيود على تواجد الموارد البشرية في الشركات بكامل طاقتها بصفة منتظمة، فقد وافقت هيئة الرقابة المالية على تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها والصادرة بالقرار رقم 69 على القوائم المالية الدورية التي ستصدر خلال عام 2020، على ان تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات بنهاية 2020. و بتاريخ 23 سبتمبر 2020 أعلنت هيئة الرقابة المالية عن تأجيل تطبيق ثلاثة معايير أرقام (47) و (48) و (49) إلى الأول من يناير 2021.

2-2 أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية المستقلة طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة بحسب الأحوال، وتعتمد التكلفة التاريخية بصفة عامة على القيمة العادلة للمقابل المسلم في تبادل لأصول.

وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية:

2-3 الاعتراف بالإيراد

يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة بالمقابل الذي تم استلامه أو لايزال مستحقاً. ويتم تخفيض الإيراد بالقيمة المقدرة لمرتجعات العملاء والخصومات والمسموحات المشابهة.

2-3-1 مبيعات بضائع

- يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن مبيعات البضائع عندما يتم تسليم السلع و عندما يتم استيفاء جميع الشروط التالية:
- أن تقوم المنشأة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية السلع إلى المشتري،
 - ألا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية، أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة،
 - أن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق،
 - أن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة، و
 - إمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها المنشأة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

2-3-2 تقديم خدمات

- يتم الاعتراف بالإيراد عن الخدمات المؤداة عندما يتم استيفاء جميع الشروط التالية:
- يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة،
 - أن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة،
 - انه يمكن القياس الدقيق لدرجة اتمام العملية في تاريخ قائمة المركز المالي، و
 - انه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التي تم تكبدها في العملية وكذلك التكاليف اللازمة لإتمامها.

3-3-2 الفوائد وتوزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن توزيعات أرباح الاستثمارات وذلك عندما ينشأ الحق للمساهم في استلام تلك التوزيعات وبشرط أن يكون تدفق المنافع الاقتصادية للشركة مرجحاً وأن يكون الإيراد قابلاً للقياس بدرجة يعتد بها.

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد من أصل مالي عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية للشركة مرجحاً وأن يكون الإيراد قابلاً للقياس بدرجة يعتد بها. وتستحق إيرادات الفوائد على أساس زمني بتطبيق معدل فعال للفائدة على أصل المبلغ القائم، ويُعتبر معدل الفائدة الفعال المطبق هو سعر الفائدة الذي تخصم به التدفقات التقديرية المستقبلية الداخلة على مدى العمر المتوقع للأصل المالي بحيث تساوى صافي القيمة الدفترية لذلك الأصل عند الاعتراف الأولي به.

4-3-2 تكلفة المبيعات

تشمل تكلفة المبيعات التكاليف المتعلقة مباشرةً ببيع سلع أو تقديم خدمات.

2-4 الإيجار

يعترف بمدفوعات الإيجار التشغيلي كمصروف على أساس القسط الثابت على مدار فترة عقد الإيجار إلا إذا ما ثبت وجود أساس منهجي آخر يمثل بصورة أفضل النمط الزمني الذي تُستهلك فيه المنافع الاقتصادية للأصل المؤجر. ويتم الاعتراف بالإيجارات المشروطة الناشئة عن عقود التأجير التشغيلي كمصروفات في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

2-5 العملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي تمارس بها الشركة نشاطها (عمله التعامل). المعاملات التي تتم بعملات مختلفة عن عملة التعامل (عملة أجنبية) يتم الاعتراف بها على أساس سعر الصرف في تاريخ المعاملة، وفي تاريخ كل قائمة مركز مالي يتم ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية باستخدام سعر الصرف في ذلك التاريخ.

البنود ذات الطبيعة غير النقدية التي سجلت قيمتها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها باستخدام اسعار الصرف التي كانت سائدة وقت تحديد القيم العادلة. البنود ذات الطبيعة غير النقدية التي سجلت قيمتها بالتكلفة التاريخية بعملة اجنبية باستخدام سعر الصرف يتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة ولا يتم اعادة ترجمتها.

يتم الاعتراف بفروق اسعار الصرف الناتجة من تسوية البنود ذات الطبيعة النقدية في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترة التي نشأت فيها

وفيما يلي بيان بأسعار الصرف لكل وحدة نقد من العملات الأجنبية الرئيسية المستخدمة في القوائم المالية مقابل الجنيه المصري:

2019		2020		جدول العملات
نهاية العام	متوسط	نهاية العام	متوسط	
16.09	16.79	15.77	15.86	1 دولار أمريكي
18.08	18.89	19.26	18.21	1 يورو

2-6 تكاليف الاقتراض

تضاف تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصول مؤهلة للرسملة - وهي تلك الأصول التي تستلزم بالضرورة فترة طويلة من الزمن لتصبح جاهزة للاستخدام أو للبيع - على تكلفة الأصول إلى أن يحل الوقت الذي تُصبح فيه هذه الأصول جاهزة للاستخدام أو البيع.

قد يتم الاستثمار المؤقت لاقتراض بعينه لحين إنفاقه على أصول مؤهلة للرسملة، وفي مثل هذه الحالة يتم خصم الدخل المكتسب من الاستثمار المؤقت لذلك الاقتراض من تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

ويتم الاعتراف بكافة تكاليف الاقتراض الأخرى في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

ويجب ألا تزيد تكاليف الاقتراض التي تُرسلها منشأة خلال فترة ما عن إجمالي تكاليف الاقتراض المُتكبدة خلال تلك الفترة، كما يشترط ألا تتعدى القيمة الدفترية للأصل المؤهل للرسملة - بما في ذلك ما تم رسملته عليه من تكاليف الاقتراض المؤهلة - قيمته القابلة للاسترداد (وتمثل "القيمة العادلة لذلك الأصل مخصصاً منها التكاليف اللازمة للبيع" أو "القيمة المتوقعة من استخدام ذلك الأصل" أيهما أكبر).

2-7 مزايا العاملين

1-7-2 توزيعات ارباح

تدفع الشركة 10% من الأرباح النقدية التي يتقرر توزيعها بحد أقصى المراتب الأساسية للعاملين كحصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح في حقوق الملكية وكالتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمي الشركة. ولا تسجل أي التزامات بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

2-7-2 التزامات معاشات التقاعد (تأمينات اجتماعية)

تقوم الشركة بسداد اشتراكاتها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقاً للقانون رقم 79 لسنة 1975 ولانحته التنفيذية على أساس الزامي ولا يوجد على الشركة أي التزامات أخرى بمجرد سدادها للالتزامات. ويعترف بالاشتراكات الاعتيادية لتكلفة دورية في سنة استحقاقها وتدرج ضمن تكلفة العمالة.

8-2 الضرائب

يتمثل مصروف ضريبة الدخل في مبلغ الضريبة الجارية المستحقة السداد والضريبة المؤجلة.

1-8-2 الضريبة الجارية

تعتمد الضريبة الجارية المستحقة السداد على الربح الضريبي للعام، ويختلف الربح الضريبي عن الربح المحاسبي المعروض بالقائمة المستقلة للدخل الشامل بسبب وجود بنود للإيراد أو المصروف خاضعة للضريبة أو قابلة للخصم ضريبياً في سنوات أخرى، وبسبب بنود أخرى دائماً وأبداً ما لا تخضع للضريبة أو يُسمح بخصمها ضريبياً. ويتم احتساب التزام الشركة عن الضريبة الجارية باستخدام أسعار الضريبة التي تكون قد أُقرت بشكل رسمي أو مبدئي حتى نهاية الفترة المالية.

2-8-2 الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة عن الفروق المؤقتة الناتجة من الاختلاف بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية والأسس الضريبية لتلك الأصول والالتزامات والمستخدم في احتساب الربح الضريبي.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بالتزامات ضريبية مؤجلة على كافة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، بينما عادةً ما يتم الاعتراف بأصول ضريبية مؤجلة على كافة الفروق المؤقتة القابلة للخصم الضريبي ولكن إلى المدى الذي يرجح معه أن تتحقق أرباحاً ضريبية كافية يمكن من خلالها استخدام تلك الفروق المؤقتة القابلة للخصم.

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في نهاية كل فترة مالية وتُخفض تلك القيمة الدفترية عندما يصبح من غير المرجح أن تتحقق أرباحاً ضريبية كافية تسمح باسترداد الأصل الضريبي المؤجل بالكامل أو جزء منه.

وتُقاس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع أن تكون مطبقة في الفترة التي يُسوى فيها الالتزام أو يستخدم فيها الأصل ووفقاً لأسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) التي تكون قد أُقرت بشكل رسمي أو مبدئي حتى نهاية الفترة المالية. وتعكس عملية قياس الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة الآثار الضريبية التي من شأنها أن تترتب على الطريقة التي تتوقع الشركة - في نهاية الفترة المالية - أن تسترد أو تسوى بها القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

تتم المقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة حينما يوجد حق قانوني مُلزم في إجراء مقاصة بين الأصول الضريبية الجارية والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تتعلق تلك الأصول والالتزامات الضريبية بضرانب دخل مفروضة بمعرفة نفس السلطة الضريبية وأن تتجه نية الشركة لتسوية تلك الأصول والالتزامات الضريبية بالصافي.

3-8-2 الضريبة الجارية والمؤجلة عن السنة

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية والمؤجلة كمصروف أو إيراد في الأرباح أو الخسائر - إلا لو كانتا متصلتان بينود يُعترف بها ضمن الدخل الشامل الآخر - أو مباشرة ضمن حقوق الملكية - فعندئذ يُعترف بكل من الضريبة الجارية والمؤجلة هي الأخرى وذلك إما ضمن الدخل الشامل الآخر - أو مباشرة ضمن حقوق الملكية.

2-9 الاستثمارات في شركات تابعة

الاستثمارات في شركات تابعة هي استثمارات في شركات يكون للشركة فيها سيطرة، ويسيطر المستثمر على المنشأة المستثمر فيها عندما يتعرض أو يحق له عوائد متغيرة من خلال مساهمته في المنشأة المستثمر فيها ولديه القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سلطته على المنشأة المستثمر فيها.

يتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات التابعة بالتكلفة متضمنة تكلفة الاقتناء. وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمة الاستثمارات، يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الاضمحلال ويدرج بقائمة الأرباح أو الخسائر وذلك لكل استثمار على حده.

2-10 الاستثمارات في المشروعات المشتركة

يكون المشروع المشترك ترتيب مشترك عندما يكون لدى اطرافه سيطرة مشتركة على الحقوق على صافي الأصول المرتبطة بالترتيب. وهؤلاء الأطراف يطلق عليهم أصحاب الحصص في المشروعات المشتركة. السيطرة المشتركة هي اتفاق تعاقدي بالاشتراك في السيطرة على ترتيب ما، والتي توجد فقط عندما تتطلب القرارات المرتبطة بالأنشطة موافقة بالإجماع للأطراف المشتركة في السيطرة. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في المشروعات المشتركة بالتكلفة، وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمة الاستثمارات، يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الاضمحلال ويدرج بقائمة الأرباح أو الخسائر وذلك لكل استثمار على حده.

2-11 الأصول الثابتة

تُعرض المباني والمعدات والأثاث والتجهيزات - المحتفظ بها بغرض استخدامها في إنتاج أو توريد أو تقديم السلع أو الخدمات أو في الأغراض الإدارية - بقائمة المركز المالي بالتكلفة مخصوماً منها أي مجمع للإهلاك وخسائر الاضمحلال المتركمة.

وبالنسبة للمباني والمعدات التي تكون في مرحلة الإنشاء والمقرر استخدامها في الإنتاج أو في أغراض إدارية أو في أغراض أخرى غير محددة بعد، فتظهر بالتكلفة مخصوماً منها خسارة الاضمحلال المُعترف بها. وتتضمن التكلفة الأتعاب المهنية كما تتضمن أيضاً - في حالة كون الأصول المعنية مؤهلة للرسلة - تكاليف الاقتراض التي يتم رسملتها وفقاً للسياسة المحاسبية للشركة التي تم الإفصاح عنها بالإيضاح رقم (2-6). ويتم تبويب تلك المباني والمعدات بالتصنيف الملائم من الأصول الثابتة عندما تكتمل وتكون جاهزة للغرض المراد استخدامها فيه. ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح جاهزة للاستخدام في الأغراض المحددة لاستخدامها طبقاً لنفس الأسس المتبعة في إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

ويبدأ إهلاك المباني والآلات والمعدات بالإضافة إلى الأثاث والتجهيزات عندما تصبح هذه الأصول جاهزة للاستخدام في الأغراض المحددة لاستخدامها.

لا يتم إهلاك الأراضي، ويتم الاعتراف بالإهلاك كمصروف في الأرباح أو الخسائر بغرض استنفاد التكلفة - مخصوماً منها القيمة التخريدية - للأصول الثابتة (بخلاف الأراضي، والأصول في مرحلة الإنشاء) وذلك على مدى العمر المتوقع للاستفادة بها وباستخدام طريقة القسط الثابت. ويُعاذ النظر في الأعمار الافتراضية والقيم التخريدية وطريقة الإهلاك المُطبقة في نهاية كل فترة مالية على أن يتم المحاسبة عن تأثير أي تغييرات في تلك التقديرات على أساس مستقبلي.

يُستبعد أي بند من بنود الأصول الثابتة من الدفاتر بمجرد التخلص منه، أو عندما تتوقع الشركة ألا تتولد منافع اقتصادية من الاستخدام المستمر للأصل. وتحدد قيمة الربح أو الخسارة الناتجة عن التخلص من / أو تخريد أصل ثابت بالفرق بين صافي القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية للأصل ويعترف بها في الأرباح أو الخسائر.

وفيما يلي بيان بالأعمار الافتراضية المقدرة التي استخدمت في احتساب إهلاك الأصول الثابتة:

بالسنوات	الأصل
10-20 سنة	المباني
20 سنة	آلات ومعدات
16 سنة	أثاث وتركيبات
5-7 سنة	وسائل النقل والانتقال
20 سنة	معدات تكنولوجيا وتركيبات
3-5 سنة	الحاسبات الآلية وبرامج

12-2 الأصول غير الملموسة

الأصول غير الملموسة التي لها اعمار انتاجية محددة والتي يتم اقتناؤها بصورة منفردة يتم قياسها بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر اضمحلال القيمة ويحمل المبلغ القابل للاستهلاك بطريقة منتظمة على مدار العمر الانتاجي المتوقع لها. اعمار الانتاجية وطريقة الاستهلاك يتم مراجعتها في تاريخ كل مركز مالي ويتم المحاسبة عن اي تغيير في التقديرات المحاسبية بأثر لاحق. الأصول غير الملموسة التي ليس لها اعمار انتاجية محددة والتي يتم اقتنائها بصورة منفردة يتم قياسها بالتكلفة مخصوماً منها مجمع خسائر اضمحلال في القيمة.

يتوقف الاعتراف بالأصل غير الملموس عندما يتم التصرف فيه أو عدم توقع تحقق منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو من التصرف فيه مستقبلاً. تتحدد الأرباح أو الخسائر الناتجة من توقف استغلال الأصل غير الملموس أو التصرف فيه على أساس الفرق بين صافي عائد التصرف والقيمة الدفترية للأصل وتدرج تلك الأرباح أو الخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر.

13-2 اضمحلال الأصول الملموسة وغير الملموسة

تقوم الشركة في نهاية كل فترة مالية بمراجعة صافي القيم الدفترية لأصولها الملموسة لتحديد مدى وجود أي مؤشر على تعرض تلك الأصول لخسارة اضمحلال. فإذا ما وجد مثل ذلك المؤشر عندئذ تقدر القيمة الإسترادية للأصل وذلك لتحديد مدى خسارة اضمحلال في قيمة ذلك الأصل - ان وجدت.

فإذا ما تُعذر تقدير القيمة الإسترادية لأحد الأصول الفردية عندئذ تقوم الشركة بتقدير القيمة الإسترادية للوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل. وإذا ما كان من الممكن التوصل إلى أساس ثابت ومعقول للتوزيع عندئذ توزع أيضاً الأصول العامة للمنشأة على الوحدات الفردية المولدة للنقد أو توزع - على خلاف ذلك - على مستوى أصغر مجموعة وحدات مولدة للنقد يمكن تحديد أساس ثابت ومعقول لتوزيع تلك الأصول عليها.

الأصول غير الملموسة التي ليس لها اعمار انتاجية محددة والأصول غير الملموسة غير المعدة للاستخدام بعد تقوم الشركة باختبار تلك الأصول للتحقق من مدى وجود مؤشرات على اضمحلال قيمتها.

القيمة الإسترادية للأصل هي قيمته العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر ولتقدير القيمة المتوقعة من الاستخدام تُخصم مبالغ التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من ذلك الاستخدام للوصول إلى قيمتها الحالية وذلك باستخدام معدل للخصم - قبل الضريبة - يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المتعلقة تحديداً بذلك الأصل والتي لم تُعدّل بها تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

فإذا ما كانت القيمة الإسترادية المقدرّة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) تقل عن القيمة الدفترية عندئذ تُخفض القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتصل إلى القيمة الإسترادية، ويتم الاعتراف بخسارة اضمحلال فوراً في الأرباح أو الخسائر.

عندما ترتد خسارة اضمحلال في فترة لاحقة عندئذ يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) حتى تصل إلى التقدير المُعدّل للقيمة الإسترادية، ولكن بشرط ألا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) - بعد الزيادة - القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) التي كانت ستحدد لو لم تكن خسارة اضمحلال قد أُعترف بها في قيمة الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) في سنوات سابقة. ويتم الاعتراف فوراً في الأرباح أو الخسائر بأي رد في خسارة اضمحلال.

14-2 المخزون

يُعرض المخزون بالتكلفة أو بصافي القيمة البيعية - أيهما أقل.

تحمل التكاليف على المخزون - بما في ذلك نصيب مناسب من المصروفات الانتاجية العامة الثابتة والمتغيرة بالإضافة إلى أية تكاليف أخرى تكون المنشأة قد تحمّلتها للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنه - وذلك باستخدام الطريقة الأفضل ملائمة لكل فئة من فئات المخزون، علماً بأن طريقة التسعير المستخدمة في تحديد تكلفة معظم فئات المخزون تقوم على أساس المتوسط المرجح.

تمثل صافي القيمة البيعية سعر البيع المقدر للمخزون مخصوماً منه كافة التكاليف المقدرة لاستكمال إنتاجه وكذا التكاليف اللازمة لإتمام عملية البيع.

قد تنخفض صافي القيمة البيعية لبند من بنود المخزون عن تكلفته لأسباب عديدة منها تعرض البند للتلف أو التقادم أو نتيجة لبطء حركة بعض الأصناف أو انخفاض في أسعار البيع أو ارتفاع في التكاليف المقدرة لاستكمال إنتاجه والتكاليف اللازمة لإتمام عملية البيع، وفي مثل هذه الأحوال يتم تخفيض تكلفة ذلك البند لتصل إلى صافي قيمته البيعية مع الاعتراف بالتخفيض فوراً في الأرباح أو الخسائر.

2-15 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يقع على الشركة التزام حالي (قانوني أو حكومي) نتيجة لحدث سابق ويكون ذلك من شأنه أن يؤدي على الأرجح إلى مطالبة الشركة بتسوية ذلك الالتزام على أن تكون قيمة الالتزام قابلة للتقدير بدرجة يُعتد بها. وتمثل القيمة المعترف بها كمخصص أفضل التقديرات للمقابل الذي يلزم لتسوية الالتزام الحالي في نهاية الفترة المالية وتؤخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بالالتزام. وعندما يتم قياس أي مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي فإن قيمته الدفترية تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية (عندما يكون للقيمة الزمنية للنقود تأثيراً جوهرياً). وعندما تتوقع الشركة أنها ستسترد بعضاً من /أو كافة المنافع الاقتصادية اللازمة لتسوية مخصص ما من طرف ثالث عندئذٍ فإنها تعترف بأصل يمثل المبلغ المستحق استرداده وذلك إذا ما كان الحصول على ذلك المبلغ شبه مؤكد وبشرط أن تتمكن من قياس ذلك المبلغ المستحق بطريقة يُعتد بها.

2-16 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما تصبح الشركة طرفاً ملزماً بالشروط التعاقدية المرتبطة بالأداة. ويتم القياس الأولي للأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة. وبالنسبة لتكاليف المعاملة التي ترتبط مباشرة باقتناء أو إصدار أصول والتزامات مالية (بخلاف الأصول والالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) فيتم اضافتها إلى (أو خصمها من) القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية - حسب الأحوال - عند الاعتراف الأولي، بينما يتم الاعتراف فوراً في الأرباح أو الخسائر بتكاليف المعاملة التي ترتبط مباشرة باقتناء أصول أو التزامات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

2-17 الأصول المالية

تتبع الشركة طريقة تاريخ المعاملة في الاعتراف في دفاترها بكافة المشتريات المعتادة من الأصول المالية أو في استبعاد كافة المبيعات المعتادة من تلك الأصول من دفاترها - علماً بأن المشتريات أو المبيعات المعتادة هي معاملات لشراء أو بيع أصول مالية تقتضي تسليم الأصل المالي في إطار زمني مُحدد بموجب لوائح أو أعراف مستقر عليها في السوق المعنى. ويتم القياس اللاحق لكافة الأصول المالية المعترف بها - في مجملها - إما بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة، ويعتمد ذلك على تصنيف الأصول المالية.

1-17-2 تصنيف الأصول المالية

أدوات الدين - التي تفي بالشروط التالية - يتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال:

- عندما يكون الأصل محتفظاً به ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بأصول من أجل تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصول المالية إلى تدفقات نقدية - في مواعيد محددة - تمثل فقط مدفوعات أصل الدين، والفائدة على أصل الدين المتبقي.

يتم القياس اللاحق لكافة الأصول المالية الأخرى بالقيمة العادلة.

2-17-2 طريقة الفائدة الفعالة

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لاحتساب التكلفة المستهلكة لأداة دين وتوزيع إيراد الفوائد على مدار الفترة المعنية. ويعتبر معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يخضم التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المتوقعة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال وتكاليف المعاملة وأية علاوات أخرى أو خصومات) على مدار العمر المتوقع لأداة الدين - أو على مدى فترة زمنية أقصر إذا ما كان ذلك مناسباً - بحيث تصل على وجه التحديد إلى صافي القيمة الدفترية للأصل عند الاعتراف الأولى به.

يُعترف في الأرباح أو الخسائر بإيراد الفوائد من أدوات الدين التي تُقاس لاحقاً بالتكلفة المستهلكة وذلك على أساس الفائدة الفعالة.

3-17-2 اضمحلال الأصول المالية

يتم تقدير اضمحلال الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة في نهاية كل فترة مالية.

تعتبر الأصول المالية قد اضمحلت عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل قد تأثرت بسبب حدثٍ أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للاعتراف الأولى بالأصل المالي.

وقد يتضمن الدليل الموضوعي للاضمحلال ما يلي:

- وجود صعوبات مالية كبيرة تواجه المصدر أو الطرف المقابل، أو
- حدوث مخالفة للعقد مثل التعثر أو التأخر في مدفوعات الفائدة أو أصل المبلغ، أو
- أصبح من المرجح دخول المقترض في مرحلة إفلاس أو إعادة هيكلة لوضعه المالي، أو
- اختفاء سوق نشط لذلك الأصل المالي بسبب صعوبات مالية.

تمثل خسارة الاضمحلال المعترف بها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة - بما في ذلك مبالغ الرهونات والضمانات - مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل المالي.

ويتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الاضمحلال فيما عدا العملاء التجاريين حيث يتم تخفيض القيمة الدفترية لها من خلال استخدام حساب مستقل للاضمحلال في قيمتها. وعندما يُعدّ رصيد أحد العملاء التجاريين غير قابلٍ للتحويل عندئذٍ يتم إعدامه خصماً على حساب الاضمحلال والذي يضاف إليه المتحصلات اللاحقة من المبالغ التي سبق إعدامها. ويتم الاعتراف في الأرباح أو الخسائر بالتغيرات في القيمة الدفترية لحساب الاضمحلال.

إذا انخفضت قيمة خسائر الاضمحلال خلال فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الاعتراف بها عندئذٍ يتم رد خسائر الاضمحلال التي سبق الاعتراف بها على الأرباح أو الخسائر ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ رد الاضمحلال عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الاضمحلال تلك قد سبق الاعتراف بها.

4-17-2 استبعاد الأصول المالية

تستبعد الشركة الأصل المالي من دفاترها - فقط - عندما تنتهي حقوقها التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تُحوّل الشركة الأصل المالي وكافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتها إلى حدٍ كبير إلى منشأة أخرى.

فإذا تبين أن الشركة لم تقم بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل بدرجة كبيرة ولا احتفظت بها واستمرت في السيطرة على الأصل المحوّل، عندئذٍ تعترف الشركة بالحق الذي تحتفظ به في الأصل، وبالتزام مقابلٍ يمثل المبالغ التي قد تُضطرّ لدفعها. وإذا ما تبين أن الشركة تحتفظ إلى حدٍ كبير بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي المحوّل عندئذٍ تستمر الشركة في الاعتراف بالأصل المالي على أن تعترف أيضاً بالمقابل الذي تسلمته كمبلغٍ مُقترض بضمان ذلك الأصل.

عندما يُستبعد من الدفاتر أصل مالي مثبت بالتكلفة المستهلكة، فعندئذٍ يتم الاعتراف في الأرباح أو الخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل، وحاصل جمع المقابل المستلم والمقابل الذي لا يزال مستحقاً.

18-2 الالتزامات المالية وحقوق الملكية

1-18-2 التصنيف كدين أو كحقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية التي تصدرها الشركة إما كالتزامات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لجوهر الاتفاقات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

2-18-2 أدوات حقوق الملكية

تُعرف أداة حقوق الملكية بأنها أي عقد يثبت الحق في أصول منشأة بعد خصم كافة التزاماتها.

وتُعد الأداة من أدوات حقوق الملكية - فقط - إذا ما استوفت الشرطين المذكورين في (1)، (2) أدناه مجتمعين:

أ. ألا ترتب الأداة التزاماً تعاقدياً على المنشأة بـ:

- أن تُسلم نقدية أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى - أو

- أن تقوم بمبادلة أصول أو التزامات مالية مع منشأة أخرى وفقاً لشرط من المحتمل ألا تكون في صالح المنشأة المُصدرة للأداة.

ب. وإذا ما كانت الأداة سيتم تسويتها (أو قد يتم تسويتها) في صورة أدوات حقوق ملكية لذات مُصدر الأداة - فيلزم تحقق أي مما يلي:

- إذا كانت أداة غير مشتقة فلا ينبغي أن ترتب على مُصدرها التزاماً تعاقدياً يُسلم بموجبه عدد متغير من أدوات حقوق ملكيته - أو

- إذا كانت مشتقة فينبغي أن تتم تسويتها فقط عن طريق قيام مُصدر الأداة بمبادلة مبلغ ثابت من النقدية أو من أصل مالي آخر مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق ملكيته.

وتعترف الشركة بأدوات حقوق الملكية التي تُصدرها وذلك على أساس المقابل المُستلم مخصوماً منه تكاليف الإصدار المباشرة. وإذا ما قامت منشأة بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، عندئذ يُعترف بتلك الأدوات المُعاد شراؤها - ويتم خصمها - مباشرة في حقوق الملكية. ولا يُعترف ضمن الأرباح أو الخسائر بما قد ينشأ من ربح أو خسارة عن شراء أو بيع أو إصدار أو إعدام أدوات حقوق ملكية ذات المنشأة.

3-18-2 الالتزامات المالية

يتم القياس اللاحق لكافة الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

يتم تصنيف الالتزامات المالية أنها التزامات متداولة عندما تفي بأي من المعايير التالية:

- من المتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل المعتادة

- الاحتفاظ بها يكون في المقام الأول بغرض المتاجرة

- من المقرر أن تتم تسويتها خلال الاثنى عشر شهراً التالية للفترة المالية

- ألا يكون لدى الشركة حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل تالية لنهاية الفترة المالية.

ويتم تصنيف كافة الالتزامات المالية الأخرى كالتزامات غير متداولة

4-18-2 استبعاد الالتزامات المالية

تستبعد الشركة الالتزامات المالية من دفاترها - فقط - عندما يتم الوفاء بها أو إلغائها، أو عندما تنقضي تلك الالتزامات. ويُعترف ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المُستبعد، ومجموع المقابل المدفوع والمستحق الدفع - بما في ذلك أية أصول غير نقدية تكون قد حُولت أو التزمات تم تكبدها.

19-2 عقود التأجير

وفقا لقرار رقم 69 لسنة 2019 والصادر من وزير الاستثمار في مارس 2019 والخاص بتعديل بعض احكام معايير المحاسبه المصريه الصادره بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 وقد تضمنت تلك التعديلات اضافته المعيار رقم " 49" ليحل محل معيار المحاسبه المصري رقم (20) " القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي علي ان يطبق علي الفترات الماليه التي تبدأ في او بعد اول يناير 2020 واستثناء من تاريخ السريان يكون تاريخ التطبيق الاولي هو بدايه فتره التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون التأجير التمويلي رقم 95 اسنه 1995 وتعديلاته وفي ظل المعيار رقم "49" يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار بأثبات أصل "حق الانتفاع" والتزام عقد الإيجار.

القياس الأولي لأصل "حق الانتفاع":

تتكون تكلفة أصل "حق الانتفاع" من:

(أ) مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.

(ب) أي دفعات عقد إيجار تمت في او قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة،

(ج) أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر،

(د) تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفيه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع"

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" يتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بالتكلفة:

(أ) مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط في القيمة،

(ب) ومعدلة بأى إعادة قياس للالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية بدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة كمستأجر.

القياس اللاحق للالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

(أ) زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار.

(ب) تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار،

(ج) إعادة قياس المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

2-20 المنح

المنح الحكومية هي مساعدات حكومية في صورة تحويل موارد اقتصادية لمنشأة معينة في مقابل التزام تلك المنشأة بتنفيذ شروط معينة تتعلق بالأنشطة التي تمارسها سواء كان ذلك الالتزام يرتبط بفترة مستقبلية أو يكون قد تم الالتزام به في فترة سابقة ، ويستثنى من ذلك المساعدات الحكومية التي لا يمكن تحديد قيمة لها ، وكذلك المعاملات مع الحكومة التي لا يمكن تمييزها عن المعاملات التجارية العادية للمنشأة ، وقد تكون المنح الحكومية مرتبطة بأصول وقد تكون مرتبطة بالدخل.

المنح المرتبطة بأصول تشمل المنح الحكومية التي يكون شرطها الأساسي قيام المنشأة بشراء أو إنشاء أو اقتناء أصول طويلة الأجل بهذه المنحة ، وقد تتضمن الشروط الإضافية الملحقة بالمنحة تحديد موقع هذه الأصول أو الفترة الزمنية التي تحصل خلالها على الأصل أو التي تحتفظ خلالها بذلك الأصل.

لا تثبت المنح الحكومية بما في ذلك المنح غير النقدية بقيمتها العادلة ، إلا إذا تم التأكد المناسب من (أ) مقدرة المنشأة على الوفاء بالشروط المصاحبة للمنح و(ب) أن المنشأة سوف تتسلم المنح فعلاً.

المنح الحكومية المرتبطة بأصول تعرض في الميزانية حيث تعتبر المنحة إيراداً موجلاً و إثباتها في قوائم الدخل وفقاً لاساس منهجي منتظم على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل.

3- الأحكام المحاسبية الجوهرية والصادر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد

يتطلب الأمر من الإدارة في تطبيقها للسياسات المحاسبية للشركة (والتي تم الإفصاح عنها بالإيضاح رقم 2) أن تستخدم أحكاماً وتقديرات وافتراضات للتوصل إلى القيم الدفترية لأصول والتزامات عندما لا تكون تلك القيم واضحة من مصادر أخرى. وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى تُعد ذات علاقة - وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة مستمرة، ويتم الاعتراف بأثر التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل تلك التقديرات لو كان أثر التعديل يقتصر فقط على تلك الفترة، أما إذا كان التعديل يؤثر على كل من الفترة الجارية والفترات المستقبلية فعندئذٍ يُعترف بأثر تلك التعديلات في الفترة التي يجري بها التعديل والفترات المستقبلية.

3-1 الأحكام الهامة المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم الأحكام التي قامت بها الإدارة في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والتي كان لها أبلغ الأثر على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية، وهي لا تشمل الأحكام المتعلقة بالتقديرات والتي تم الإفصاح عنها بشكل منفصل بالإيضاح رقم (2-3) أدناه.

1-1-3 ضرائب الدخل المؤجلة

يعتمد قياس أصول والتزامات ضرائب الدخل المؤجلة على حكم الإدارة. ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة فقط إذا ما كان من المرجح أن تتمكن الشركة من استخدامها. وللحكم على مدى إمكانية استخدام الأصول الضريبية من عدمه فإن ذلك يتوقف على مدى إمكانية تحقق أرباح ضريبية مستقبلية تسمح بالمقاصة مع الفرق الموقت القابل للخصم. ولتقدير احتمالات استخدام تلك الفروق المؤقتة في المستقبل فإن الأمر يستلزم إجراء تقديرات لعوامل عدة بما في ذلك حجم الأرباح الضريبية المستقبلية. وعندما تختلف القيم الفعلية عن التقديرات فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تغيير في تقييم مدى قابلية الأصول الضريبية المؤجلة للاسترداد - ومن ثم فإن المحاسبة عن مثل ذلك التغيير - إن وُجد - سوف يتم على أساس مستقبلي في الفترات المالية التي تتأثر بالتغيير.

3-2 المصادر الرئيسية لعدم التأكد في التقديرات

فيما يلي عرض بأهم الافتراضات المتعلقة بالمستقبل وأهم المصادر الرئيسية الأخرى لأوجه عدم التأكد في التقديرات في نهاية الفترة المالية وهي التي تتسم بمخاطر كبيرة في أن تؤدي إلى تسويات ذات أهمية نسبية على قيم الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية.

1-2-3 الأعمار المُقدَّرة للاستفادة من الأصول الثابتة

بلغت صافي القيمة الدفترية لبند الأصول الثابتة للشركة في نهاية الفترة المالية الجارية مبلغ 2 175 578 977 جنيه مصري (31 ديسمبر 2019: مبلغ 2 379 728 327 جنيه مصري)، (إيضاح 11). وتعتمد الإدارة في تحديدها للعمر المقدر للاستفادة من أصل ثابت على الاستخدام المتوقع للأصل، والتآكل المادي المتوقع من استعمال وتقدم الأصل، ومدى التطورات التكنولوجية والخبرة السابقة فيما يتعلق بأصول مقارنة. وقد يؤثر أي تغيير في العمر المقدر للاستفادة من أي أصل ثابت على قيمة الاهلاك الذي ينبغي الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر على مدى فترات مستقبلية.

2-2-3 الأعمار المُقدَّرة للاستفادة من الأصول غير الملموسة

بلغت صافي القيمة الدفترية لبند الأصول غير الملموسة للشركة في نهاية الفترة المالية الجارية مبلغ 254 049 586 جنيه مصري (31 ديسمبر 2019: مبلغ 294 799 369 جنيه مصري)، (إيضاح 13). وتعتمد الإدارة في تحديدها للعمر المقدر للاستفادة من أصل غير ملموس على الاستخدام المتوقع للأصل، والتآكل المادي المتوقع من استعمال وتقدم الأصل، ومدى التطورات التكنولوجية والخبرة السابقة فيما يتعلق بأصول مقارنة. وقد يؤثر أي تغيير في العمر المقدر للاستفادة من أي أصل ثابت على قيمة الاستهلاك الذي ينبغي الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر على مدى فترات مستقبلية.

3-2-3 المخصصات

بلغت قيمة المخصصات في نهاية الفترة المالية الجارية مبلغ 17 308 714 جنيه مصري (31 ديسمبر 2019: 11 749 924 جنيه مصري). وتعتمد هذه القيمة على تقديرات تتعلق بتكاليف مستقبلية لاستكمال أعمال البنية الأساسية، وبدعاوى قضائية، وبرسوم حكومية، وبمزايا عاملين، وبأعباء أخرى - بما فيها الضرائب - فيما يتصل بأنشطة الشركة (إيضاح 24). ونظراً لأن المخصصات لا يمكن قياسها على وجه التحديد فقد يتغير مبلغ المخصص بناء على تطورات مستقبلية. وتتم المحاسبة عن التغيرات في مبلغ المخصصات التي تُعزى إلى التغير في تقديرات الإدارة - وذلك على أساس مستقبلي - ويعترف بها في الفترة التي ينشأ خلالها التغير في التقديرات.

4- إيرادات المبيعات

يتضمن الجدول التالي تحليل أنواع إيرادات الشركة عن العام:

2019	2020	جنيه مصري
2 481 272 007	2 091 244 599	مبيعات محلية
342 865 036	199 251 333	مبيعات تصدير
147 421 631	120 001 564	خدمات
2 971 558 674	2 410 497 496	الإجمالي

5- تكلفة المبيعات

يتضمن الجدول التالي تحليل أنواع تكاليف مبيعات الشركة عن العام:

2019	2020	جنيه مصري
2 287 378 577	1 934 133 169	مواد خام
201 665 809	202 707 360	إهلاكات صناعية
50 676 249	40 749 783	إستهلاكات التراخيص - أصول غير ملموسة
690 201	13 321	إستهلاكات حق الانتفاع
93 034 883	72 521 438	مصروفات نقل
110 256 712	102 135 948	تكاليف غير مباشرة
2 743 702 431	2 352 261 019	الإجمالي

6- مصروفات عمومية وإدارية

يتضمن الجدول التالي تحليل أنواع المصروفات العمومية والإدارية للشركة عن العام:

2019	2020	جنيه مصري
39 564 070	39 193 388	اتعاب مهنية
42 034 290	26 928 189	أجور ومرتببات
1 372 667	1 406 144	مصروفات أمن ونظافة
2 445 633	1 941 272	إيجارات
2 142 012	1 065 809	مصروفات الانتقالات
1 904 690	956 550	مصروفات تسويقية
4 226 828	3 144 141	إهلاكات إدارية
31 432 712	47 643 157	مصروفات أخرى
125 122 902	122 278 650	الإجمالي

تضمن بند مصروفات أخرى بالمصروفات العمومية والإدارية مبلغ 7 920 640 جنيه مصري يتمثل في تكلفه استشارات وتدريب تمت من خلال أعضاء مجلس إدارة سابقين بمجلس إدارة الشركة ومساهمين حاليين.

تضمن بند مصروفات أخرى مبلغ 15.8 مليون جنيه مصري تمثل صافي القيمة الحالية لتكلفة تسوية فروق استهلاك غاز مع شركة سيتي جاز يرجع لايضاح (23)

7- تكاليف التمويل

يتضمن الجدول التالي تحليل لتكاليف التمويل عن العام:

2019	2020	جنيه مصري
73 838 954	46 797 877	فوائد القروض
15 286 637	--	فوائد تقسيط رخصة التشغيل
12 282 000	8 225 250	فوائد رسوم توليد الكهرباء
18 813	--	فوائد تأجير تمويلي
6 531 854	--	فوائد تمويلية أخرى
28 559 516	25 849 101	فوائد تسهيلات ائتمانية
136 517 774	80 872 228	الإجمالي

8- المقابل الذي يتقاضاه موظفي الإدارة الرئيسيين*

2019	2020	جنيه مصري
16 502 613	9 902 880	بدلات مجلس الإدارة
15 186 228	8 096 565	مرتبات مجلس الإدارة
31 688 841	17 999 445	الإجمالي

* مدرجة ضمن الأجور و المرتبات بالمصروفات الادارية و العمومية.

9- ضرائب الدخل

9-1 ضرائب الدخل المعترف بها في الأرباح والخسائر

2019	2020	جنيه مصري
		الضريبة الجارية
13 123 908	--	مصروف الضريبة الجارية للعام الحالي
		الضريبة المؤجلة
(5 970 473)	(15 179 606)	صافي الضريبة المؤجلة للعام الحالي
7 153 435	(15 179 606)	اجمالي مصروف ضريبة الدخل للعام الحالي

ويوضح الجدول التالي التسوية بين مصروف ضرائب الدخل المعترف به خلال العام وضريبة الدخل الناتجة عن تطبيق سعر الضريبة على صافي الربح المحاسبي:

2019	2020	جنيه مصري
37 252 885	(131 392 999)	صافي (الخسائر) / الربح قبل الضرائب
8 381 899	--	الضريبة باستخدام معدل الضرائب السائدة 22.5%
		يضاف:
257 259 086	246 601 284	أثر رد الإهلاكات والاستهلاكات المحاسبية
16 535 026	12 846 160	أثر المصروفات الغير مخصومه في تحديد الربح الخاضع للضريبة
3 343 753	7 760 240	أثر المكون من المخصصات التي ليست مخصومه في تحديد الربح الخاضع للضريبة
361 078	--	أثر التغير في السياسات المحاسبية
25 195 419	65 838 411	أثر خسائر فروق العملة الغير محققة الغير مخصومه في تحديد الربح الخاضع للضريبة
		يخصم:
(204 593 599)	(167 568 899)	أثر الإهلاكات الضريبية المعترف بها عند تحديد الوعاء الضريبي
(15 398)	(142 466)	أرباح رأسمالية
(63 866 042)	(42 402 129)	أثر فروق العملات الاجنبية المحققة القابلة للخصم في تحديد الربح الخاضع للضريبة
--	(2 201 450)	أثر المستخدم من المخصصات المعترف بها عند تحديد الوعاء الضريبي
(13 143 728)	--	خسائر ضريبية مرحلة من سنوات سابقة
58 328 480	(10 661 848)	الوعاء الخاضع للضريبة
13 123 908	--	ضريبة الدخل على أساس سعر الضريبة المطبق

9-2 التزامات الضريبة الجارية

2019	2020	جنيه مصري
13 123 908	--	التزام الضريبة الجارية (إيضاح 1-9)
13 123 908	--	التزامات ضريبية جارية

بلغ متوسط سعر الضريبة الفعال خلال عام 2020 %0 مقابل 35 % خلال عام 2019.

9-3 الضريبة المؤجلة

فيما يلي البنود التي ينشأ عنها اصول والتزامات ضريبية مؤجلة

2020			
جنيه مصري	الرصيد في اول العام	المعترف بها في الأرباح أو الخسائر	الرصيد في آخر العام
(الالتزامات)			
الفروق المؤقتة			
أصول ثابتة	(337 073 457)	15 179 606	(321 893 851)
صافي الالتزامات الضريبية المؤجلة	(337 073 457)	15 179 606	(321 893 851)
2019			
جنيه مصري	الرصيد في اول العام	المعترف بها في الأرباح أو الخسائر	الرصيد في آخر العام
(الالتزامات)			
الفروق المؤقتة			
أصول ثابتة	(343 043 930)	5 970 473	(337 073 457)
صافي الالتزامات الضريبية المؤجلة	(343 043 930)	5 970 473	(337 073 457)

-10 (خسائر) ربحية السهم

يتم حساب النصيب الأساسي للسهم من العوائد وذلك بقسمة العوائد من الأنشطة المستمرة والمنسوبة لحاملي الأسهم العادية / على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام. ولحساب النصيب المخفض للسهم من العوائد يُعدل المتوسط المرجح لعدد الأسهم المُصدرة العادية على افتراض أن كافة "الأسهم العادية المحتملة المؤدية إلى التخفيض" قد حولت لأسهم عادية. ونظراً لأن الشركة لا يوجد لديها أي أدوات محتملة تؤدي لتخفيض العوائد فإن النصيب الأساسي والمخفض للسهم من العوائد متساويان.

فيما يلي بيان بالعوائد من الأنشطة المستمرة وكذا المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدمين في حساب كل من النصيب الأساسي والمخفض للسهم من العوائد:

2019	2020	
		ربحية السهم (النصيب الأساسي والمخفض للسهم)
30 099 450	(116 213 393)	(خسائر) / أرباح العام (جنيه مصري)
(7 066 422)	(7 108 042)	نصيب العاملين (إيضاح 17) (جنيه مصري)
23 033 028	(123 321 435)	صافي (الخسائر) / الأرباح القابلة للتوزيع (جنيه مصري)
		عدد الأسهم (لربحية السهم الأساسي والمخفض)
378 739 700	378 739 700	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية لغرض تحديد ربحية السهم
0.06	(0.33)	(خسائر) / ربحية السهم من العمليات المستمرة (جنيه مصري)

الشركة العربية للأسمنت - شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

11 - الأصول الثابتة

اجمالي	حاسبات الية وبرامج	معدات تكنولوجيا وتركيبات	اثاث وتجهيزات	الات ومعدات	وسائل النقل والانتقال	مباني	اراضي ملكية حرة	جنيه مصري
التكلفة								
3 768 974 889	19 819 255	289 518 568	12 412 666	2 806 303 222	19 572 370	571 105 372	50 243 436	الرصيد في 1 يناير 2019
33 300 384	622 767	10 231 920	711 945	9 216 422	8 410 932	4 106 398	--	اضافات
(343 363)	--	--	--	--	(343 363)	--	--	استيعادات
95 366 120	--	2 106 756	1 700 031	33 696 645	--	57 862 688	--	المحول من مشروعات تحت التنفيذ
3 897 298 030	20 442 022	301 857 244	14 824 642	2 849 216 289	27 639 939	633 074 458	50 243 436	الرصيد في 1 يناير 2020
1 751 285	334 262	314 384	173 423	567 294	296 845	65 077	--	اضافات
(245 000)	--	--	--	--	(245 000)	--	--	استيعادات
3 898 804 315	20 776 284	302 171 628	14 998 065	2 849 783 583	27 691 784	633 139 535	50 243 436	الرصيد في 31 ديسمبر 2020

الشركة العربية للاسمنت - شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتصلة لتقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

إجمالي	حاسبات الية وبرامج	معدات تكنولوجيا وتركيبات	اثاث وتجهيزات	الات ومعدات	وسائل النقل والانتقال	مبانى	أراضي ملكية حرة	جنيه مصري
مجمع الأهلاك و الأضمحلال								
1 311 866 134	15 639 324	103 444 420	4 977 556	973 394 662	8 424 749	205 985 423	--	الرصيد في 1 يناير 2019
(189 068)	--	--	--	--	(189 068)	--	--	استبعاد نتيجة بيع أصول ثابتة
205 892 637	2 733 745	16 387 276	1 493 083	152 191 184	3 709 226	29 378 123	--	مصروف الأهلاك
1 517 569 703	18 373 069	119 831 696	6 470 639	1 125 585 846	11 944 907	235 363 546	--	الرصيد في 1 يناير 2020
(195 866)	--	--	--	--	(195 866)	--	--	استبعاد نتيجة بيع أصول ثابتة
205 851 501	1 471 360	16 620 140	1 672 781	153 820 606	3 727 349	28 539 265	--	مصروف الأهلاك
1 723 225 338	19 844 429	136 451 836	8 143 420	1 279 406 452	15 476 390	263 902 811	--	الرصيد في 31 ديسمبر 2020
صافي القيمة الدفترية								
2 175 578 977	931 855	165 719 792	6 854 645	1 570 377 131	12 215 394	369 236 724	50 243 436	في 31 ديسمبر 2020
2 379 728 327	2 068 953	182 025 548	8 354 003	1 723 630 443	15 695 032	397 710 912	50 243 436	في 31 ديسمبر 2019

- بتاريخ 24 فبراير 2019 تم شطب رهن تجاري وعقاري من الدرجة الأولى مع مرتبة الامتياز لصالح البنك الأهلي المصري وجارى الانتهاء من اجراءات تعديل الرهن ليصبح بأسم البنك التجارى الدولى (وكيل الضمان) كما هو مشار بالتفصيل (بالإيضاح رقم 22)
- قامت الشركة وفقاً لعهود القروض الممنوحة من البنك التجارى الدولى (وكيل الضمان) المصري بالتأمين لصالح البنك بوثيقة تأمين شاملة كافة المخاطر المحتملة على مصنع الشركة وخطوط الإنتاج لصالح البنك بصفته وكيل الضمان باعتبار البنك المستفيد الأول من هذه الوثائق.
- قامت الشركة بالتأمين لصالحها على الصوامع والسيارات.
- تم ادراج مصروف الأهلاك الخاص ببند اثاث و تجهيزات وحاسبات الية وبرامج ضمن بند المصروفات العمومية والإدارية ايضاح (6) وذلك بمبلغ 3 144 141 جنيه وتم ادراج مصروف الأهلاك الخاص بباقي الاصول ضمن تكلفة المبيعات ايضاح (5) وذلك بمبلغ 202 707 360 جنيه مصرى
- بلغت القيمة البيعية لاستيعادات وسائل الانتقال 191 600 جنيه مصري وقد بلغت صافي قيمتها الدفترية مبلغ 49 134 جنيه مصري الامر الذى نتج عنه أرباح رأسمالية بلغت 142 466 جنيه ادرجت بقائمة الأرباح أو الخسائر.

12- مشروعات تحت التنفيذ

2019	2020	جنيه مصري
95 974 030	3 777 941	الرصيد في أول العام
2 994 803	--	الإضافات
(95 366 120)	--	المحول للأصول الثابتة
175 228	2 785 621	دفعات مقدمة للموردين لشراء أصول
3 777 941	6 563 562	الاجمالي

تتمثل المشروعات تحت التنفيذ في البنود التالية:

2019	2020	جنيه مصري
3 465 713	3 465 713	آلات ومعدات
137 000	137 000	معدات تكنولوجيا وتركيبات
175 228	2 960 849	دفعات مقدمة للموردين لشراء أصول
3 777 941	6 563 562	الاجمالي

13- الأصول غير الملموسة (بالصافي)

الإجمالي	عقد توريد الطاقة	رخصة التشغيل	جنيه مصري
			التكلفة
788 404 713	225 200 000	563 204 713	التكلفة في أول يناير 2019
--	--	--	الإضافات
788 404 713	225 200 000	563 204 713	إجمالي التكلفة في 31 ديسمبر 2019
			مجمع الاستهلاك
(442 929 095)	(183 617 741)	(259 311 354)	مجمع الاستهلاك في أول العام
(50 676 249)	(22 520 000)	(28 156 249)	استهلاك العام
(493 605 344)	(206 137 741)	(287 467 603)	مجمع الاستهلاك في 31 ديسمبر 2019
			التكلفة
788 404 713	225 200 000	563 204 713	التكلفة في أول يناير 2020
--	--	--	الإضافات
788 404 713	225 200 000	563 204 713	إجمالي التكلفة في 31 ديسمبر 2020
			مجمع الاستهلاك
(493 605 344)	(206 137 741)	(287 467 603)	مجمع الاستهلاك في أول العام
(40 749 783)	(12 593 534)	(28 156 249)	استهلاك العام
(534 355 127)	(218 731 275)	(315 623 852)	مجمع الاستهلاك في 31 ديسمبر 2020
254 049 586	6 468 725	247 580 861	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2020
294 799 369	19 062 259	275 737 110	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2019

رخصة التشغيل

بناء على سياسة الدولة للحصول على رخصة لإنشاء مصنع الأسمنت فقد وافقت الهيئة العامة للتنمية الصناعية بتاريخ 21 مايو 2008 على إصدار الرخصة للشركة بقيمة 281.4 مليون جنيه مصري لخط الإنتاج الأول مع التزام الشركة بسداد نسبة 15% دفعة مقدمة على أن يسدد الباقي على خمسة أقساط سنوية متساوية بعد مضي عام من تاريخ بدء الإنتاج بحد أقصى 18 شهراً وبفائدة الإقراض المعلنة من البنك المركزي.

وتنطبق نفس القيمة على الخط الثاني وتسد نسبة 25% دفعة مقدمة والباقي على 3 سنوات بفائدة الإقراض المعلنة من البنك المركزي مع الالتزام بباقي البنود المتعلقة بخط الإنتاج الأول.

وبتاريخ 22 يناير 2015 وافقت الهيئة العامة للتنمية الصناعية على استمرار الشركة في سداد مبلغ 8 مليون جنيه كقسط شهري لحين الانتهاء من الخلاف القانوني المنظور حالياً أمام القضاء.

عقد توريد الطاقة

يتمثل في قيمة عقد توريد الطاقة المبرم مع وزارة الكهرباء بتاريخ 11 مارس 2010، حيث تقوم وزارة الكهرباء والطاقة بتحديد احتياجات المشروعات الصناعية كثيفة الاستخدام للطاقة وتقوم بتدبير هذه الاحتياجات سواء عن طريق إنشاء محطات جديدة أو من محطات قائمة وتقوم الشركة بسداد التكلفة الاستثمارية التي تحددها الوزارة مقابل تدبير هذه الاحتياجات والتي تم الاتفاق على قيمتها بمبلغ 217.2 مليون جنيه مصري وتم الاتفاق على سدادها كالتالي:

- 15% دفعة مقدمة تعادل 32.58 مليون جنيه مصري.

- 120 قسط شهري يستحق في الأول من كل شهر اعتباراً من أبريل 2010 بواقع 1.220 مليون جنيه مصري للقسط الواحد.

- 120 قسط شهري يستحق في الأول من كل شهر اعتباراً من فبراير 2011 بواقع 1.342 مليون جنيه مصري للقسط الواحد.

- بالإضافة إلى مبلغ 8 مليون جنيه مصري مقابل تخصيص عدد 2 خلية من النوع التقليدي ويتم سدادها على أربعة أقساط ربع سنوية استحقاق آخرها في 1 فبراير 2011.

14- استثمارات في شركات تابعة

تسيطر الشركة على كافة الشركات التابعة المبينة أدناه:

الشركة	بلد التسجيل	نسبة المساهمة	2020 جنيه مصري	2019 جنيه مصري	نسبة الملكية وحقوق التصويت	الانشطة الرئيسية
1- شركة أندلس للخرسانة شركة مساهمة مصرية	مصر	%99.99	30 926 807	30 926 807	%99.99	إنتاج الخرسانة وتحديدا الخليط الجاهز
2- شركة ايفولف للمشاريع والاستثمار	مصر	%99.99	16 499 750	16 499 750	%99.99	تجارة الوقود البديل
3- شركة إيه سي سي للإدارة والتجارة	مصر	%99.99	49 500	49 500	%99.99	تقديم الخدمات الإدارية
محدودة						
الإجمالي			47 476 057	47 476 057		

15- استثمارات في مشروع مشترك

2019	2020	نسبة	بلد التسجيل	الشركة
جنيه مصري	جنيه مصري	المساهمة		
125 000	125 000	٪50	مصر	شركة أندلس ريلابنس للتعدين
125 000	125 000			الإجمالي

16- المخزون

2019	2020	جنيه مصري
45 890 809	99 093 696	مواد خام
10 982 921	12 224 129	مواد تعبئة وتغليف
7 608 663	7 822 772	قطع غيار
1 967 307	3 121 477	إنتاج تحت التشغيل
89 444 846	47 715 582	إنتاج تام
155 894 546	169 977 656	الإجمالي

17- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2019	2020	جنيه مصري
21 294 071	22 574 433	موردين دفعات مقدمة
14 293 777	7 130 884	ضرائب خصم من المنبع
--	6 994 687	ضرائب القيمة المضافة
61 444 003	78 811 267	تأمينات لدي الغير
7 066 424	7 108 042	توزيعات أرباح للعاملين مدفوعة مقدماً
34 049	191 043	تأمين خطابات ضمان
1 336 482	2 390 720	السلف النقدية
--	1 020 436	أرصدة مدينة أخرى
(1 359 966)	(1 607 808)	يخصم :- الأضمحلال في المدينون
104 108 840	124 613 704	الإجمالي

18- أرصدة النقدية والبنوك

2019	2020	جنيه مصري
1 182 863	927 027	النقدية بالخبزينة
45 619 602	16 798 510	الحسابات الجارية بالبنوك - عملة محلية
8 262 010	10 501 303	الحسابات الجارية بالبنوك - عملة اجنبية
31 121 525	23 493 309	ودائع بنكية
86 186 000	51 720 149	الإجمالي

19- رأس المال المصدر و الدفع

2019	2020	جنيه مصري
2	2	القيمة الاسمية للسهم
378 739 700	378 739 700	عدد الاسهم العادية المصدرة و المسددة بالكامل
757 479 400	757 479 400	راس المال المصدر

20- الاحتياطي القانوني

طبقاً لقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 والنظام الأساسي للشركة يتم تجنب نسبة 10% من صافي أرباح العام لحساب الاحتياطي القانوني. ويجوز بناء على اقتراح مجلس الإدارة وقف تجنب جزء من الأرباح لحساب الاحتياطي القانوني إذا ما بلغ الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المصدر. الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع على المساهمين.

21- أرباح مرحلة

2019	2020	جنيه مصري
342 180 674	164 024 227	الرصيد في بداية العام
30 099 450	(116 213 393)	اجمالي الدخل الشامل عن العام
361 078	--	أثر التغير في السياسات المحاسبية
(23 364 234)	(3 009 945)	المحول الي الاحتياطي القانوني
(185 252 741)	(7 066 422)	توزيعات الأرباح
164 024 227	37 734 467	الرصيد في نهاية العام

22- قروض و تسهيلات ائتمانية

الجزء غير المتداول من القروض		الجزء المتداول من القروض		
2019	2020	2019	2020	جنيه مصري
--	--	62 035 301	340 110 399	أولاً: التسهيلات الائتمانية - البنك التجاري الدولي
--	--	62 035 301	340 110 399	اجمالي التسهيلات
229 500 000	198 900 000	20 400 000	30 600 000	ثانياً: القروض البنكية البنك التجاري الدولي
229 500 000	198 900 000	20 400 000	30 600 000	(أ) صافي القروض البنكية - البنك التجاري الدولي
262 336 958	188 554 349	69 956 520	68 565 216	القروض البنكية البنك الاوروبي
262 336 958	188 554 349	69 956 520	68 565 216	(ب) صافي القروض البنكية - البنك الاوروبي
491 836 958	387 454 349	90 356 520	99 165 216	إجمالي القروض (أ+ب)

بتاريخ 3 ديسمبر 2018، تم ابرام عقدي تمويل مع كلا من البنك التجاري الدولي - مصر ش.م.م. بصفة البنك الممول ووكيل الضمان والبنك الاوربي لاعادة التعمير والتنمية (EBRD) (البنك الاوروبي) ووفقاً لتلك العقود وافقت البنوك الممولة على ان يبرم كل منهما اتفاقية منفصلة مع الشركة (المقترض) لاعادة تمويل جزء من ديون المقترض لدى البنك الاهلي المصري. وفي ضوء ماسبق وافقت البنوك الممولة على مايلي :

أولاً : البنك التجاري الدولي (وكيل الضمان)

وافق البنك على منح التسهيل للمقترض بقيمة 705 مليون جنيه مصري، مكون من شريحتين على النحو التالي:

1. تسهيل الشريحة (أ) بالجنيه المصري بمبلغ لا يتجاوز 255 مليون جنيه مصري بمعدل عائد 2% فوق سعر الاقراض المعلن من البنك المركزي في صورة تسهيل متوسط الاجل بغرض (1) إعادة التحويل لتمويل قرض متوسط الاجل قائم بمبلغ 230 مليون جنيه مصري ممنوح من البنك الاهلي المصري للمقترض لتمويل تكلفة الاستثمار المتعلفة بطاحونة الفحم الثانية وخط سير الناقلات الدولية وماكينة لشطف تراب الاسمنت وادخاله في عملية الانتاج مرة اخرى و (2) إعادة تمويل مبلغ 25 مليون جنيه مصري مستحقة للبنك الاهلي المصري من جانب المقترض بموجب البرنامج المصري لمكافحة التلوث : و

2. تسهيل الشريحة (ب) بالجنيه المصري بمبلغ لا يتجاوز 450 مليون جنيه مصري بمعدل عائد 0.6 % فوق سعر الاقراض المعلن من البنك المركزي في صورة تسهيل متجدد متعدد الاغراض وذلك لتمويل احتياجات الاستثمار العامة للمقترض وإعادة التمويل لتمويل راس المال العامل المستحق للبنك الاهلي .

هذا ويلتزم المقترض بسداد قرض الشريحة (أ) للبنك الممول على ثلاث وعشرون (23) قسط ربع سنوية غير متساوية القيمة وتبدأ من 31 ديسمبر 2019 وتنتهي في 30 يونيو 2025. هذا وقد اشترط عقد القرض على الضمانات التالية :

- ابرام رهن من الدرجة الاولى على حسابات التسهيل لصالح البنك الممول عن نفسه ونياية البنوك الممولة خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ العقد،

- ابرام رهن عقارى من الدرجة الاولى لصالح البنك الممول عن نفسه ونيابة البنوك الممولة على الارض والمبانى والعقارات المقامة عليها الخاصة بالمقترض فى خلال مدة لا تتجاوز ستة (6) أشهر من تاريخ الحصول على التوكيل الخاص بذلك والمصدر لصالح البنك الممول وبموعد غايته 30 سبتمبر 2019، كما يلتزم المقترض باضافة اى ابنية يتم اضافتها الى الرهن المذكور ، و
- ابرام رهن المحل التجارى من الدرجة الاولى لصالح البنك الممول عن نفسه ونيابة عن البنوك الممولة على المقومات المادية والمعنوية وكافة الالات والمعدات والسمعة التجارية وحقوق الملكية الصناعية الخاصة بأصول المقترض فى خلال مدة لايتجاوز (1) شهر من تاريخ الحصول على التوكيل الخاص بذلك والمصدر لصالح البنك الممول وبموعد غايته 30 أبريل 2019. هذا وحتى تاريخ القوائم المالية لم يتم الانتهاء من اجراءات ابرام الرهن العقارى والمحل التجارى لصالح البنك.
- اصدار توكيلات رسمية غير قابلة للإلغاء لتفويض البنك الممول عن نفسه ونيابة عن البنوك الممولة فى ابرام وقيده كل من الرهون.
- التنازل عن وثيقة / وثائق التأمين التى يصدرها المقترض ضد كافة المخاطر لصالح البنك الممول عن نفسه ونيابة عن البنوك الممولة على جميع الاصول وذلك خلال مدة لا تزيد عن اسبوعين من تاريخ هذا العقد على ان تغطى على الاقل 110% من القروض المتاحة للمقترض من البنوك الممولة.
- عدم توزيع ارباح الاسهم مالم يكن المقترض ملتزما بالتعهدات المالية قبل التوزيع وبعده وانه لم ولن يحدث اى حالة اخلال بسبب ذلك التوزيع.
- يتعهد المقترض بالا يزيد معدل الرافعة المالية عن (2) فى سنة 2019 و (1.5) فى السنوات المالية التالية المتبقية طوال مدة التسهيل
- يتعهد المقترض بان معدل خدمة الدين لن يقل عن (1.3) طول مدة التسهيل هذا وقد حصلت الشركة قبل تاريخ القوائم الماليه علي موافقه المقرض بالتجاوز عن الوفاء بذلك التعهد عن السنه الماليه المنتهيه في 31 ديسمبر 2020.
- يتعهد المقترض بأن المصروفات الرأسمالية التى تزيد عن مائة مليون جنيهه مصرى سنويا يتم تمويلها من خلال رأس مال المساهمين و / او قروض المساهمين التالية فى المرتبة لهذا التسهيل و / او بناء على اخطار البنك الممول وافادته بخطة عمل معدلة . وفى جميع الاحوال يخضع ماسبق للالتزام المقترض بجميع التعهدات المالية لتلك السنة المالية وعدم تسبب الدخول فى تلك المصروفات الراسمالية لاي اخلال للتعهدات المالية كقيمة لتلك المصروفات الرأسمالية.
- يتعهد المقترض ألا يتعدى صافى الديون البنكية عن (2.5) مرة صافى الربح قبل العوائد والضرائب والاهلاك والاستهلاك هذا وقد حصلت الشركة قبل تاريخ القوائم الماليه علي موافقه المقرض بالتجاوز عن الوفاء بذلك التعهد عن السنه الماليه المنتهيه في 31 ديسمبر 2020.
- يتعهد المساهم الرئيسى تعهداً غير قابل للإلغاء وغير مشروط بالا يتنازل عن اى جزء من المساهمة المسيطرة بحيث تصبح اقل من 50% زائد سهم (1) دون الحصول على موافقة البنك الممول الكتابية المسبقة.

ثانياً : البنك الاوروبى لإعادة التعمير والتنمية (البنك الاوروبى)

كما هو مشار اليه اعلاه فقد تم ابرام عقد تمويل مع البنك الاوروبى بتاريخ 3 ديسمبر 2018 وبموجب هذا التعاقد وافق البنك على اقتراض الشركة مبلغ لايتجاوز 25 مليون دولار بمعدل عائد 4.35% فوق سعر الليبور لمدة ستة أشهر بغرض إعادة تمويل مديونية (المدين الزاهن) بالدولار الأمريكى والتي تم استخدامها جزئياً للاغراض التالية:

- أ. كتسهيل لتمويل نقص الاستثمارات المتعلقة بكفاءة الطاقة و
- ب. لتمويل وتجديد الخطة الحالية لإنتاج الاسمنت.

هذا وقد تضمنت التعهدات بعقد القرض بخلاف الضمانات والتعهدات التي تم الاشارة اليها سابقاً مايلي:

- يتعهد المقترض بالا يقل معدل خدمة الدين عن 1.3. هذا وقد حصلت الشركة قبل تاريخ القوائم الماليه علي موافقه المقرض بالتجاوز عن الوفاء بذلك التعهد عن السنه الماليه المنتهيه في 31 ديسمبر 2020.
- يتعهد المقترض بالا يقل صافى الديون البنكية (2.5) مرة صافى الربح قبل العوائد والضرائب والاهلاك والاستهلاك هذا وقد حصلت الشركة قبل تاريخ القوائم الماليه علي موافقه المقرض بالتجاوز عن الوفاء بذلك التعهد عن السنه الماليه المنتهيه في 31 ديسمبر 2020..
- يتعهد المقترض بالا يتعدى صافى الديون البنكية (1.3) مرة حقوق الملكية .

وفقا لعقد القرض المبرم مع البنك الاوروبى فقد وافق الطرف المقترض على تقديم منحة اضافية بقيمة لا تزيد عن نسبة 17% من التكاليف المرتبطة بتصميم وتوريد وتركيب وتشغيل البنود التى سوف يتم تمويلها والمنصوص عليها فى التعاقد او 170 الف يورو ايهما اقل. حصلت الشركة خلال شهر يناير 2020 على منحة بقيمة 170 الف يورو طبق لعقد القرض والمعادل لمبلغ 3 074 212 جنيه مصرى وقد تم معالجة المنحة طبقا للمعيار المحاسبى المصرى رقم (12) وذلك باستخدام مدخل الايراد حيث تم ادراجها كايادات موجلة ضمن الارصدة الدائنة الاخرى وتحميلها على قائمة الدخل على مدار العمر الانتاجي المتبقى من الاصل المرتبط بها. بلغ الجزء المحمل على قائمة الدخل خلال عام 2020 مبلغ 301 764 جنيه مصرى ادرج ضمن الايرادات الاخرى والباقى وقدرة 2 772 448 جنيه مصرى ادرج ضمن الارصدة الدائنة الاخرى (ايضاح 27).

هذا ووفقا للعقد السابق المبرم مع البنك الاهلى المصرى والمورخ 30 يونيه 2013، فقد تضمن هذا العقد على انه يتمتع المقترض بمبلغ قدره 20% من قيمة التمويل الممنوح يتحملها البنك وذلك بعد استيفاء عدة شروط والتي تم استيفائها بالكامل خلال عام 2018 هذا وقد تم معالجة المنحة البالغ قدرها 13.6 مليون جنيه وفقا للمعيار المحاسبى المصرى رقم (12) وذلك باستخدام مدخل الايراد حيث تم ادراجها كايادات موجلة ضمن الارصدة الدائنة الاخرى وتحميلها على قائمة الدخل على مدار العمر الانتاجي المتبقى من الاصل المرتبط بها (خط الوقود البديل) وقد بلغ الجزء المحمل على قائمة الدخل خلال عام 2019 مبلغ 718 742 جنيه مصرى ادرج ضمن الايرادات الاخرى والباقى وقدرة 11 499 874 جنيه ادرج ضمن الارصدة الدائنة الاخرى (ايضاح 27)

هذا وقد تم الغاء وشطب الرهن السابق لصالح البنك الاهلى المصرى بالسجل التجارى للشركة بتاريخ 24 فبراير 2019.

23- دانبون تجاريون وأوراق دفع

الجزء غير المتداول		الجزء المتداول		جنيه مصري
2019	2020	2019	2020	
--	--	336 471 383	259 997 582	دانبون تجاريون - عملة محلية
--	--	341 866 363	181 838 866	دانبون تجاريون - عملات أجنبية
--	11 021 813	--	3 794 873	أوراق الدفع *
--	11 021 813	678 337 746	445 631 321	إجمالي

* تتمثل قيمة أوراق الدفع في قيمة الشيكات الصادرة لصالح شركة سينى جاز والتي نتجت عن تسويه الخلاف السابق مع الشركه حول فروق استهلاك الغاز وقد تم الوصول الي اتفاق تسويه تم بموجبه تحميل الشركه مبلغ 19 847 553 جنيه مصري تم سداه باوراق دفع حتى عام 2025 تم أنباتها بصافى القيمة الحالية. هذا وقد بلغت القيمة غير المخصومة للالتزام اوراق الدفع فى نهاية العام مبلغ وقدره 18 847 553 جنيه مصري . هذا وقد تم تحميل قيمة تلك التسوية ضمن المصروفات الاخرى بالعموميه والاداريه

24- مخصصات

مخصص مطالبات	جنيه مصري
11 749 924	الرصيد فى 1 يناير 2020
7 760 240	المكون خلال العام
(2 201 450)	المستخدم خلال العام
17 308 714	الرصيد فى 31 ديسمبر 2020

تتعلق المخصصات بمطالبات متوقعة من بعض الأطراف فيما يتعلق بأنشطة الشركة. وتقوم الإدارة بمراجعة تلك المخصصات دورياً وتعديل قيمة المخصص وفقاً لآخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف.

25- الالتزامات الأخرى

الجزء الغير متداول		الجزء المتداول		جنيه مصري
2019	2020	2019	2020	
--	--	12 308 000	769 250	عقد توريد الطاقة الكهربائية
--	--	12 308 000	769 250	الإجمالي

26- دائنو توزيعات

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ 10 يونيو 2020 الموافقة على مشروع توزيع الأرباح على السادة المساهمين وفقاً للأرباح القابلة للتوزيع في 31 ديسمبر 2019 وقد تم اعتماد الجمعية العامة العادية للشركة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ 1 سبتمبر 2020.

وفيما يتعلق بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 هناك مشروع توزيع ارباح مقترح من مجلس الادارة للعرض على الجمعية العامة للشركة طبقاً لما هو وارد بالجدول التالي:

2019	2020	جنيه مصري
30 099 450	(116 213 393)	صافي (خسائر) / ارباح العام
133 924 777	153 947 860	ارباح مرحلة في بداية العام
164 024 227	37 734 467	صافي الارباح القابلة للتوزيع
تم توزيعه كالتالي:		
3 009 945	--	الاحتياطي القانوني
7 066 422	7 108 042	حصة العاملين في الأرباح - إيضاح (17)
153 947 860	30 626 425	أرباح مرحلة للعام التالي

27- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2019	2020	جنيه مصري
45 676 860	57 765 886	عملاء دفعات مقدمة
7 945 034	10 099 030	مصرفات مستحقة
18 111 127	12 423 454	رسوم تنمية مستحقة
63 136 807	64 339 746	خصومات عملاء مستحقة
42 934 058	6 936 356	ضرائب مستحقة
12 583 589	1 992 014	فوائد مستحقة
12 218 616	14 272 322	ايرادات مؤجلة - منح يرجع لايضاح رقم (22)
5 202 664	5 179 130	تأمينات أعمال محتجرة
207 808 755	173 007 938	اجمالي

28- الأدوات المالية

1-28 إدارة مخاطر رأس المال:

تقوم الشركة بإدارة رأس مالها بغرض الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار وبما يحقق اعلي عائد للمساهمين من خلال الحفاظ على نسب مثالية لأرصدة الدين وحقوق الملكية.

يتكون هيكل رأس مال الشركة من صافي الدين (القروض والالتزامات الأخرى وتسهيلات ائتمانية) مخصوماً منها النقدية وأرصدة لدى البنوك ايضاح رقم 18) وحقوق ملكية الشركة (رأس المال المصدر والاحتياطي القانوني والأرباح المرحلة).

ولا يخضع رأس المال لأي متطلبات تفرضها جهات خارج الشركة.

تستهدف الشركة تحقيق نسبة رافعة مالية تتراوح بين 50٪ إلى 70٪ تتحدد على أساس نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية.

في 31 ديسمبر 2020 بلغت نسبة الرافعة المالية 74٪ (أنظر أدناه) زادت بسبب زيادة الديون نتيجة زيادة المستخدم من التسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى انخفاض حقوق الملكية بسبب الخسائر خلال العام.

تم احتساب نسبة الرافعة المالية في نهاية العام كما يلي:

2019	2020	جنيه مصري
656 536 779	827 499 214	الديون (i)
(86 186 000)	(51 720 149)	النقدية وأرصدة لدى البنوك
570 350 779	775 779 065	صافي الدين
1 176 233 836	1 052 954 021	حقوق الملكية (ii)
%48	74%	نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية

- (i) تم تعريف الدين على أنه يشمل القروض والالتزامات الأخرى وتسهيلات ائتمانية والمفصح عنهما بصورة تفصيلية (ايضاح 25،22).
- (ii) تتضمن حقوق الملكية كل من رأس المال والاحتياطي القانوني والأرباح المرحلة (ايضاح 20،19،21).

2-28 أهم السياسات المحاسبية:

تم الإفصاح بصورة تفصيلية عن أهم السياسات والمعالجات المحاسبية المطبقة بما في ذلك شروط الاعتراف وأسس القياس وكذا الأساس المستخدم في الاعتراف ببند الدخل والمصروفات المتعلقة بكل منها لكل فئة من فئات تصنيف الأصول والالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية بايضاح الأدوات المالية رقم (17-2).

3-28 فئات تصنيف الأدوات المالية

2019	2020	جنيه مصري
أصول مالية (i)		
86 186 000	51 720 149	نقدية وأرصدة لدى البنوك (إيضاح رقم 18)
61 444 003	78 811 267	مدينون وأرصدة مدينة أخرى - تأميمات لدى الغير (إيضاح رقم 17)
التزامات مالية (ii)		
582 193 478	486 619 565	قروض قصيرة وطويلة الأجل (إيضاح رقم 22)
62 035 301	340 110 399	بنوك سحب على المكشوف (إيضاح رقم 22)
12 308 000	769 250	التزامات أخرى (إيضاح رقم 25)
8 540	--	التزامات تأجير تمويلي (إيضاح رقم 31)
678 337 746	456 653 134	داننون تجاريون (إيضاح رقم 23)
20 528 623	12 091 044	داننون وأرصدة دائنة أخرى - إيضاح (27)

(i). إجمالي مبلغ 239 مليون جنيه مصري (2019: 215 مليون جنيه مصري) من الأصول المتداولة الأخرى لا ينطبق عليها تعريف الأصول المالية.

(ii). إجمالي مبلغ 504 مليون جنيه مصري (2019: 557 مليون جنيه مصري) من الالتزامات لا ينطبق عليها تعريف الالتزامات المالية.

4-28 أهداف إدارة المخاطر المالية

تعرض الشركة في إطار ممارستها لأنشطتها لعدد من المخاطر المالية. ويعرض هذا الإيضاح أهداف الشركة من إدارة مخاطرها المالية ورأس مالها وكذا السياسات والإجراءات التي تتبعها. وتتضمن هذه المخاطر مخاطر السوق (مخاطر سعر الصرف ومخاطر سعر الفائدة)، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. تسعى إدارة الشركة الي تخفيض أثر هذه المخاطر الي الحد الأدنى من خلال الأنشطة التشغيلية والتمويلية.

5-28 خطر السوق

أن أنشطة الشركة تُعرضها بشكل أساسي للمخاطر المالية الناتجة عن التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية (يرجع للإيضاح رقم 6-28 أدناه) والتقلبات في أسعار الفائدة (يرجع للإيضاح رقم 7-28 أدناه).

6-28 إدارة خطر العملة الأجنبية

تتم بعض معاملات الشركة بعملات أجنبية وتعرض الشركة نتيجة لذلك لتقلبات في أسعار صرف العملات. ويُعد الدولار الأمريكي واليورو هي العملات الرئيسية التي تتم بها هذه المعاملات.

ينشأ خطر سعر صرف العملات الأجنبية للشركة بصفة أساسية من مشتريات المواد الخام بالعملات الأجنبية والقروض بالدولار الأمريكي المستخدمة لتمويل إنشاء المصنع

ويعرض الجدول التالي القيم الدفترية - في نهاية الفترة المالية - للمبالغ المقترضة (قرض البنك الاوروبي) وفقاً للعملة الأجنبية الرئيسية التي مُنحت بها:

القروض

2019	2020	جنيه مصري
332 293 478	257 119 565	دولار أمريكي
332 293 478	257 119 565	الإجمالي

ويعرض الجدول التالي القيم الدفترية - في نهاية الفترة المالية - لأصول الشركة ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية الرئيسية (وتتمثل بصفة أساسية في أرصدة مستحقة على عملاء ونقدية وما في حكمها) والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بنفس العملات (وتتمثل بصفة أساسية في موردين خارجيين وأرصدة قروض بعملة اجنبية) والتي تتعرض الشركة بسببها إلى خطر سعر صرف العملة:

أصول		التزامات		جنيه مصري
2019	2020	2019	2020	
8 048 188	31 122 727	674 159 842	438 958 431	دولار أمريكي
103 717	10 918	--	--	يورو

1-6-28 تحليل حساسية خطر العملة الأجنبية

كما سبق الإشارة تتعرض الشركة بصفة أساسية لخطر عملات الدولار الأمريكي واليورو التي تنشأ من شراء مواد خام بالعملات الأجنبية والقروض الدولارية المستخدمة لإنشاء مصنع الشركة.

ويوضح الجدول التالي مدى حساسية الشركة لزيادة أو نقص بنسبة 10٪ في الجنيه المصري مقابل أسعار صرف العملات الأجنبية المشار إليها. وتعتبر الـ 10٪ هي نسبة الحساسية المستخدمة في اعداد التقارير الداخلية عن خطر العملة الأجنبية وعرضها على المديرين المسولين، وتمثل تقييم الإدارة للتغير المتوقع بدرجة معقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية. ويتضمن تحليل الحساسية فقط الأرصدة القائمة للبنود ذات الطبيعة النقدية بعملات أجنبية ويقوم على أساس تعديل ترجمة أرصدة تلك البنود في نهاية الفترة بنسبة تغير قدرها 10٪ في أسعار صرف تلك العملات.

ويتضمن تحليل الحساسية الأرصدة القائمة للقروض، النقدية بالبنوك، الأرصدة المدينة الأخرى، الاطراف ذات العلاقة والموردين الخارجيين.

ويشير الرقم الإيجابي في الجدول أدناه إلى زيادة في الربح عندما تزداد قوة الجنيه المصري بنسبة 10٪ مقابل العملة الأجنبية المعنية. وفي حالة ضعف الجنيه المصري بنسبة 10٪ مقابل العملة الأجنبية المعنية فسوف يؤدي ذلك إلى تأثير معاكس بنفس القيمة على الربح وتصبح القيم أدناه سالبة.

تأثير اليورو		تأثير الدولار الأمريكي		جنيه مصري
2019	2020	2019	2020	
10 372	1 092	66 611 165	40 783 570	الأرباح أو (الخسائر)

7-28 إدارة خطر سعر الفائدة

تعرض الشركة لخطر سعر الفائدة نظراً لأن الشركة تقتترض أموال بأسعار فائدة متغيرة.

1-7-28 تحليل حساسية سعر الفائدة

تم تحديد تحليلات الحساسية الواردة أدناه بناء على مدى التعرض لأسعار الفائدة المرتبطة بالأدوات المالية غير المشتقة في نهاية الفترة المالية. وبالنسبة للالتزامات ذات سعر الفائدة المتغير فقد أعد التحليل بافتراض أن مبلغ الالتزام القائم في نهاية الفترة المالية كان قائماً طوال العام. ويستخدم مؤشر "المائة نقطة" وتعادل 1٪ زيادة أو نقص عند اعداد التقارير الداخلية التي تتناول خطر سعر الفائدة والتي تُعرض على موظفي الإدارة المسؤولين ويمثل هذا المؤشر تقدير الإدارة للتغير المتوقع بدرجة معقولة في أسعار الفائدة.

إذا انخفض/ زاد سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى فسيترتب على ذلك أن يقل/ أو يزيد ربح الشركة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بمبلغ 8 267 300 جنيه مصري (2019: يقل/ أو يزيد بمبلغ 6 442 288 جنيه مصري). ويرجع هذا بصفة أساسية إلى تعرض الشركة لخطر أسعار الفائدة على المبالغ المقترضة ذات أسعار الفائدة المتغيرة.

8-28 إدارة خطر الائتمان

يشير خطر الائتمان إلى خطر أن يعجز أحد أطراف التعاقد عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية ويؤدي ذلك إلى تكبد الشركة لخسائر مالية. وينشأ خطر الائتمان من معاملات الشركة مع الأطراف الأخرى وغالباً ما يكونوا عملاء الشركة من أفراد ومؤسسات. وقد قامت الشركة بتطبيق سياسة تلزمها بأن تقتصر في تعاملاتها على أطراف ذات جدارة ائتمانية مرتفعة وبأن تحصل على ضمانات كافية - كلما كان ذلك مناسباً - كوسيلة لتأمينها ضد خطر الخسارة المالية التي تنشأ في حالات التعثر.

يتأثر تعرض الشركة لخطر الائتمان - بشكل أساسي - بالخصائص الفردية لكل عميل. ويهدف مراقبة الخطر إلى تقييم جودة ائتمان العميل مع الأخذ في الاعتبار عدة عوامل - منها مركزه المالي وخبرات الشركة السابقة معه والمعلومات المالية الأخرى المنشورة بشأنه وسجلاته التجارية وعوامل أخرى - كوسيلة لتخفيف خطر الخسارة المالية التي تنشأ في حالات التعثر. وتقوم الشركة بالمتابعة المستمرة لمدى تعرضها لخطر الائتمان كما تقوم بتوزيع القيمة الإجمالية لحجم المعاملات المتعاقد عليها بين الأطراف الذين أقرتهم الإدارة.

لا يتمثل رصيد العملاء في أرصدة عدد كبير من العملاء، علماً بأن مدى تعرض الشركة لخطر الائتمان لا يتركز بصورة جوهرية مع طرفٍ وحيدٍ أو مع مجموعةٍ من الأطراف ذات خصائصٍ متماثلة. وتُصنف الشركة أطراف ما على أنها ذات خصائصٍ متماثلة عندما تكون تلك الأطراف هي منشآت ذات علاقةٍ ببعضها

إن القيمة الدفترية للأصول المالية المثبتة بالقوائم المالية - والتي تظهر بالصافي بعد خصم خسائر الاضمحلال - تُمثل الحد الأقصى لتعرض الشركة لخطر الائتمان دون النظر لقيمة أي ضمانات تم الحصول عليها.

9-28 إدارة خطر السيولة

تقع المسؤولية الأساسية لإدارة خطر السيولة على عاتق مجلس الإدارة والذي أسس إطار عمل مناسب لإدارة خطر السيولة بهدف إدارة متطلبات الشركة من التمويل القصير والمتوسط والطويل الأجل واحتياجات السيولة. وتقوم الشركة بإدارة خطر السيولة عن طريق الاحتفاظ بحدٍ كافيٍ من الاحتياطيّات النقدية والتسهيلات البنكية وتسهيلات اقتراض احتياطية، ويتم ذلك من خلال المتابعة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة ومقارنتها بالفعلية ومطابقة هياكل استحقاق الأصول والالتزامات المالية.

10-28 قياس القيمة العادلة

تعتبر الإدارة أن القيم الدفترية للأصول والالتزامات المالية المعترف بها في قائمة المركز المالي المجمع تقارب قيمها العادلة.

29- معاملات مع أطراف ذات علاقة

يعد أي طرف من الأطراف التالية (شركة كان أو فرداً) ذو علاقة بمنشأة:

- أ- إذا ما كان هذا الطرف بطريقة مباشرة - أو بطريقة غير مباشرة من خلال وسيط أو أكثر:
/أو/ يسيطر على المنشأة، أو تسيطر عليه المنشأة، أو يخضع لذات السيطرة التي تخضع لها المنشأة (ويشمل هذا الشركات الام
- والشركات التابعة - والشركات التابعة الشقيقة) أو
ثانياً: يمتلك حصة بالمنشأة تمكنه من التمتع بنفوذ مؤثر عليها أو
ثالثاً: يتمتع بسيطرة مشتركة على المنشأة؛ أو
ب- إذا ما كان هذا الطرف هو شركة شقيقة بالنسبة للمنشأة أو مشروع مشترك إذا كانت المنشأة مشروع مشترك (معيار المحاسبة
المصري (43) الترتيبات المشتركة)؛ أو
ج- إذا ما كان هذا الطرف عضو من موظفي الإدارة الرئيسيين للمنشأة، أو لشركتها الأم؛ أو
د- إذا ما كان هذا الطرف هو أحد أفراد العائلة المقربين من أي فرد من المشار إليهم في (أ) أو (ب)؛ أو
هـ- إذا ما كان هذا الطرف هو منشأة: مسيطر عليها من، أو تخضع لسيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر بواسطة، أو عندما تكون حقوق
تصويتية مؤثرة بهذه المنشأة مملوكة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمعرفة - أي فرد من المشار إليهم في (د) أو (هـ)؛ أو
و- إذا ما كان هذا الطرف يمثل نظام مزايا ما بعد انتهاء الخدمة لصالح موظفي المنشأة - أو لصالح موظفي أي منشأة أخرى ذات
علاقة بالمنشأة.

وفيما يلي بيان طبيعة وقيمة اهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال العام:

حجم المعاملات	طبيعة العلاقة		طبيعة المعاملة	جنيه مصري
	2019	2020		
20 807 536	9 520 571	شركة تابعة	مبيعات	شركة أندلس للخرسانة
48 610 751	53 029 344	شركة تابعة	خدمات	شركة ايه سي سي للإدارة والتجارة
11 165 287	12 623 702	شركة تابعة	مشتريات	شركة ايفولف للمشاريع
--	3 791 258	شركة تابعة للشركة الام	خدمات	شركة سيمنتوس لايونيون- أسبانيا
42 029 275	30 543 712	شركة مشتركة	مشتريات	شركة أندلس ريلينس للتعددين

فيما يلي الأرصدة القائمة في نهاية السنة المالية:

المستحق لأطراف ذات علاقة		المستحق من طرف ذات علاقة		جنيه مصري
2019	2020	2019	2020	
--	--	13 153 101	13 187 492	شركة أندلس للخرسانة
--	--	3 774 410	5 338 890	شركة ايفولف للمشاريع والاستثمار
378 020	--	--	4 426 634	شركة ايه سي سي للإدارة والتجارة
24 550	1 818 586	--	--	شركة سيمنتوس لايونيون- أسبانيا
7 761 397	1 922 249	--	--	شركة أندلس ريلينس للتعددين
8 163 967	3 740 835	16 927 511	22 953 016	الإجمالي

- تقوم شركة أندلس للخرسانة بشراء المواد والمنتجات الإسمنتية من الشركة العربية للأسمنت والتي تستخدم في تصنيع وتجارة الخرسانة ومواد البناء.
- تقوم شركة أيه سي سي للإدارة والتجارة بتقديم خدمات إدارية للشركة العربية للأسمنت.
- تقوم شركة سيمنتوس لايبونون - أسبانيا بتقديم خدمات دعم فني للشركة العربية للأسمنت.
- تقوم شركة أندلس ريلينس للتعيين بتوريد مواد خام للشركة العربية للأسمنت.
- تقوم شركة إيفولف للمشاريع والاستثمار بتوريد مواد خام للشركة العربية للأسمنت.

30- الالتزامات العرضية

بلغت الالتزامات العرضية خلال العام مبلغ 1.3 مليون دولار أمريكي والتي تتمثل في قيمة خطابات ضمان صادرة من البنك التجارى الدولى.

31- عقود التأجير

1-31 حق الانتفاع

الاجمالي	الات و معدات	سيارات	جنيه مصري
3 558 414	1 225 954	2 332 460	التكلفة في اول يناير 2020
--	--	--	الإضافات خلال العام
3 558 414	1 225 954	2 332 460	إجمالي التكلفة في 31 ديسمبر 2020
			يخصم :- مجمع الاستهلاك
3 545 093	1 225 954	2 319 139	مجمع الاستهلاك في أول يناير 2020
13 321	--	13 321	استهلاك العام
3 558 414	1 225 954	2 332 460	مجمع الاستهلاك في 31 ديسمبر 2020
--	--	--	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2020

2-31 التزامات عقود تأجير تمويلي

التزامات عقود التأجير التمويلي المعترف بها في قائمة المركز المالي

الجزء غير المتداول		الجزء المتداول		جنيه مصري
31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	
--	--	8 540	--	التزامات عقود تأجير تمويلي
--	--	8 540	--	اجمالي الالتزامات

الالتزامات التعاقدية غير المخصصة لعقود التأجير التمويلي

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	جنيه مصري
8 540	--	لا يزيد عن عام واحد
8 540	--	إجمالي

32- الارتباطات الرأسمالية

لا توجد أية ارتباطات رأسمالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

33- الموقف الضريبي

ضريبة شركات الاموال

- الشركة كانت تتمتع بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات بداية من السنة المالية اللاحقة لبداية الإنتاج. وقد تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج بمعرفة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة اعتباراً من 22 أبريل 2008. وبناء على ذلك فإن الشركة كانت معفاة من ضريبة شركات الأموال للفترة من 1 يناير 2009 حتى 31 ديسمبر 2013.
- تم اعتماد الاقرار الضريبي لعام 2005 طبقاً للكتاب الدورى
- بالنسبة للسنوات من 2006 وحتى 2008 تم الفحص و احواله الخلاف الى لجنة الطعن وتم حل الخلاف تصالحاً بمركز كبار الممولين.
- لم يتم طلب فحص عام 2009 حتى تاريخه.
- فيما يتعلق بعام 2010 فقد تم فحصها من قبل مصلحة الضرائب وقد قامت المصلحة بتعديل صافي الوعاء الضريبي من واقع اقرار الشركة من 15.6 مليون جنيه مصري الى 160 مليون جنيه مصري. وقد تم تحويل الخلاف عن هذه السنة الى لجنة فض المنازعات. وتم حل الخلاف تصالحاً بمركز كبار الممولين مع احواله بعض البنود لاعادة الفحص.
- فيما يتعلق بالسنوات من 2011 و 2012 تم إخطار الشركة بنموذج 19 تقديرياً وتم الطعن عليه وتم استصدار قرار باعادة الفحص الفعلى لحسابات الشركة من قبل مصلحة الضرائب وتم احواله الملف الى لجنة الطعن من قبل المصلحة.
- فيما يتعلق بالسنوات من 2013 حتى 2016 تم إخطار الشركة بنموذج 19 تقديرياً وتم الطعن عليه وتم استصدار قرار باعادة الفحص الفعلى لحسابات الشركة من قبل مصلحة الضرائب.
- فيما يتعلق بالسنوات من 2017 حتى 2019 فقد قامت الشركة بتقديم الاقرار الضريبي فى الميعاد القانوني ولم يتم فحص هذه السنوات بعد.

ضريبة المبيعات / القيمة المضافة

- تم فحص دفاتر الشركة وتسوية الضرائب المستحقة حتى 31 ديسمبر 2015.
- قامت الشركة بتقديم اقرارات ضريبة القيمة المضافة عن عام 2020 فى المواعيد القانونية.

ضريبة الدمغة

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام 2014 وتسوية و سداد كافة الضرائب المستحقة.
- فيما يتعلق بالسنوات من 2015 حتى 2019 لم يتم فحص دفاتر الشركة بعد.

ضريبة المرتبات

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام 2014 وتم سداد كافة الضرائب المستحقة
- جارى تجهيز المستندات لفحص السنوات 2015/2018.

الضريبة العقارية

بلغت قيمة مطالبات الضريبة العقارية حتى عام 2019 بموجب قرار لجنة الطعن مبلغ 13 106 881 جنيه وقد قامت الشركة بسداد مبلغ 7 مليون جنيه تحت الحساب الضريبية علما بأنه تم تقديم طلب للتصالح امام لجان انهاء المنازعات.

رسم تنمية الموارد المالية للدولة

تقوم الشركة بسداد رسم التنمية المستحق عن إنتاج الأسمنت المنتج من استخدام كلينكر محلي فقط، أما الأسمنت المنتج من الكلينكر المستورد فلا تقوم الشركة بسداد رسم التنمية عليه.

تم تسديد رسم التنمية المستحق وغرامات التأخير حتى عام 2016.

تمت مطالبة الشركة بفرق رسم التنمية عن عام 2017 و 2018 بمبلغ 3 783 062 جنيه مصرى وتم إحالة الملف الى لجنة الطعن.

قامت الشركة بسداد كافة رسم التنمية المستحق عن الاسمنت المنتج من الكلينكر المحلى حتى ديسمبر 2020.

ضرائب المبيعات الإضافية

- لم تقم الشركة بسداد ضريبة المبيعات الإضافية على الأصول الثابتة قيمتها 11 487 312 جنيه مصري ويوجد حاليا خلاف مع وزير المالية في هذا الشأن. لاحقا تم إعفاء الشركة من الضريبة طبقا لنص المادة الاولى من القانون رقم 173 لسنة 2020 بشأن التجاوز عن مقابل التأخير وذلك بموجب شهادة بالموقف الضريبي صادرة بتاريخ 26 نوفمبر 2020 من مصلحة الضرائب.

الخصم والإضافة

- تم فحص الشركة عن السنوات 2016/2013 وتم الربط وسداد الضريبة المستحقة.

34- أحداث جوهرية في الفترة المالية الجارية

مع التطور الحالى والسريع لمرض فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، دخل الاقتصاد العالمي في أزمة رعاية صحية غير مسبوقة والتي تسببت بالفعل في اضطراب عالمي كبير في الأنشطة التجارية والحياة اليومية. تبنت العديد من الدول تدابير احتواء غير عادية ومكلفة اقتصاديا. حيث طلبت بعض البلدان من الشركات تقييد أو حتى تعليق العمليات التجارية العادية.

نفذت الحكومات ، بما في ذلك جمهورية مصر العربية ، قيودا على السفر بالإضافة إلى إجراءات الحجر الصحي الصارمة بالإضافة إلى إعلان رئيس الوزراء عن مجموعة من الإجراءات الوقائية الصارمة التي تم اتخاذها في مواجهة وباء فيروس كورونا المستجد بما في ذلك تعليق الرحلات الدولية في جميع المطارات المصرية و أعلن البنك المركزي المصري عن مجموعة إجراءات تهدف إلى تسهيل العمليات المصرفية في أعقاب فيروس كورونا.

وقد رافق التطور الحالى والسريع لمرض فيروس كورونا المستجد انخفاض أسعار النفط وتباطؤ الطلب ، ومن المتوقع أن تتعطل الصناعات مثل السياحة والترفيه بشكل كبير بسبب هذه الإجراءات. ومن المتوقع أن تتأثر الصناعات الأخرى مثل التصنيع والخدمات المالية بشكل غير مباشر وأن تتأثر نتائجها سلبا أيضا.

في 17 مايو 2020 ، أشار رئيس الوزراء إلى أنه سيبدأ العمل على العودة تدريجيا في جميع قطاعات البلاد اعتباراً من منتصف يونيو من خلال تطبيق تدابير وقائية .

في 20 يونيو 2020 ، تمت الموافقة على عدد من القرارات ، من بينها الموافقة على إلغاء الحظر الجزئي للتنقل اعتباراً من يوم السبت الموافق 27 يونيو 2020 ، والموافقة على إعادة فتح المطاعم والصالونات الرياضية والمقاهي ، ولكن يُسمح فقط بنسبة 25٪ من سعتها. وكذلك إغلاق جميع المحلات عند الساعة التاسعة مساءً ، على أن تستمر المطاعم والمقاهي حتى الساعة العاشرة مساءً ، مع استمرار إغلاق المنتزهات والحدائق والشواطئ العامة ، حيث تم الاتفاق على استمرار أعمال النقل العام حتى منتصف الليل. بالإضافة إلى فتح دور العبادة على النحو الوارد في القرارات ، الموافقة على فتح منشآت ثقافية دور السينما والمسارح ولكن بنسبة 25٪ من طاقتها الاستيعابية ، كما تضمنت القرارات أن الوزارات والمحافظات والهيئات تقدم خدماتها للمواطنين حسب ما تقدره الجهة المختصة في كل جهة ، مع مراعاة الالتزام بكافة الإجراءات الاحترازية والاحتياطات الصحية ، وكذلك التزام بار تداء الأتقنة الواقية أثناء تواجدهم على جميع وسائل النقل الجماعي ، سواء كانت عامة أو خاصة ، أثناء زيارتهم لجميع المؤسسات الحكومية أو الخاصة أو البنوك أو دور العبادة. تم استئناف الطيران الدولي أيضاً اعتباراً من 1 يوليو 2020

في 21 سبتمبر 2020 ، تم الاتفاق على حزمة من القرارات الجديدة التي سيتم تنفيذها والتي تشمل الموافقة على إقامة الجنازات ، السماح باستئناف إقامة الأفراح في الأماكن المفتوحة ، في الفنادق الحاصلة على شهادة السلامة الصحية ، بحد أقصى 300 شخص وينطبق نفس القرار على الاجتماعات والمؤتمرات بنسبة حضور 50٪ و بحد أقصى 150 شخصاً ، ويتم تنفيذ الموافقة على تنظيم المعارض الثقافية في الأماكن المفتوحة ، بنسبة حضور لا تتجاوز 50٪ ، مع تطبيق الإجراءات الاحترازية

لقد نظرت الإدارة في هذه الظروف الاستثنائية ، وقد خلصت في ضوء المعلومات المتاحة إلى أنه لا يوجد تأثير كبير في وضع ربحية المجموعة قد ينشأ عن الحدث الحالي. ليس من المتوقع أن يكون لهذا الحدث تأثير مادي فوري على العمليات التجارية حيث تتبع إدارة الشركة إجراءات معينة على النحو التالي .

- قللت إدارة الشركة من الاعتماد على دول أخرى من خلال شراء الفحم من نوع بيتكوك من السوق المحلية ، وبالتالي لا يوجد توقع لأي تعطل في العمليات التجارية ، حتى لو امتد الوضع لمدة 2-3 أشهر.
- انخفاض التكاليف الأخرى مثل الكهرباء والبنزين بسبب الوضع الحالي ، مما يدعم تعزيز صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاهلاك والاستهلاك.
- لا تزال الشركة أحد المصدرين الرئيسيين للأسمنت في مصر ، والتي تساهم في تحقيق عائدات بالدولار الأمريكي لتغطية أي احتياج للدولار الأمريكي.
- تتبع الإدارة التدفقات النقدية على أساس شهري وخلصت إلى أن التدفقات النقدية المتوقعة ستكون إيجابية خلال الأشهر المقبلة دون وجود مشكلات في التدفق النقدي حالياً ، وبناءً على ذلك قررت الإدارة دفع جميع القروض المصرفية في الوقت المحدد دون الاستفادة من مبادرة البنك المركزي بتأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر.
- شمل تقييم الإدارة في الاعتبار المجالات التالية أثناء تقييم تأثير فيروس كورونا المستجد.
- مخاطر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة والاستثمارات
- مخاطر انخفاض قيمة المخزون بسبب وجود اصناف بطيئة الحركة.
- مخاطر عدم القدرة على سداد الالتزامات المستحقة للبنوك والدائنين والعاملين في تاريخ الاستحقاق.
- مخاطر قد تنشأ من أية مطالبات ناتجة عن دعاوى قضائية

وخلصت الإدارة إلى أنه لا يوجد أي تأثير على عمل الشركة يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في قيمة الأصول الثابتة حيث يعمل المصنع كما هو مخطط له لتلبية طلب العملاء كذلك لا توجد أية إشارة إلى وجود اصناف بطيئة الحركة في المخزون وتقوم الشركة بسداد كافة التزاماتها في تاريخ الاستحقاق كذلك فإن الشركة اختارت عدم الاستفادة من المبادرة التي أعلن عنها البنك المركزي المصري بتأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر .

ستستمر الإدارة في مراقبة الموقف عن كثب وستقيم الحاجة إلى أي خطط أو إجراءات أخرى.

35- التصديق على القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية المستقلة للإصدار وفقاً لاجتماع مجلس الإدارة بتاريخ 27 فبراير 2021.

عضو مجلس الإدارة التنفيذي

أ / سيرخيو ألكانتاريا رودريجيث

المدير المالي

أ/ سلفادور لوبيز